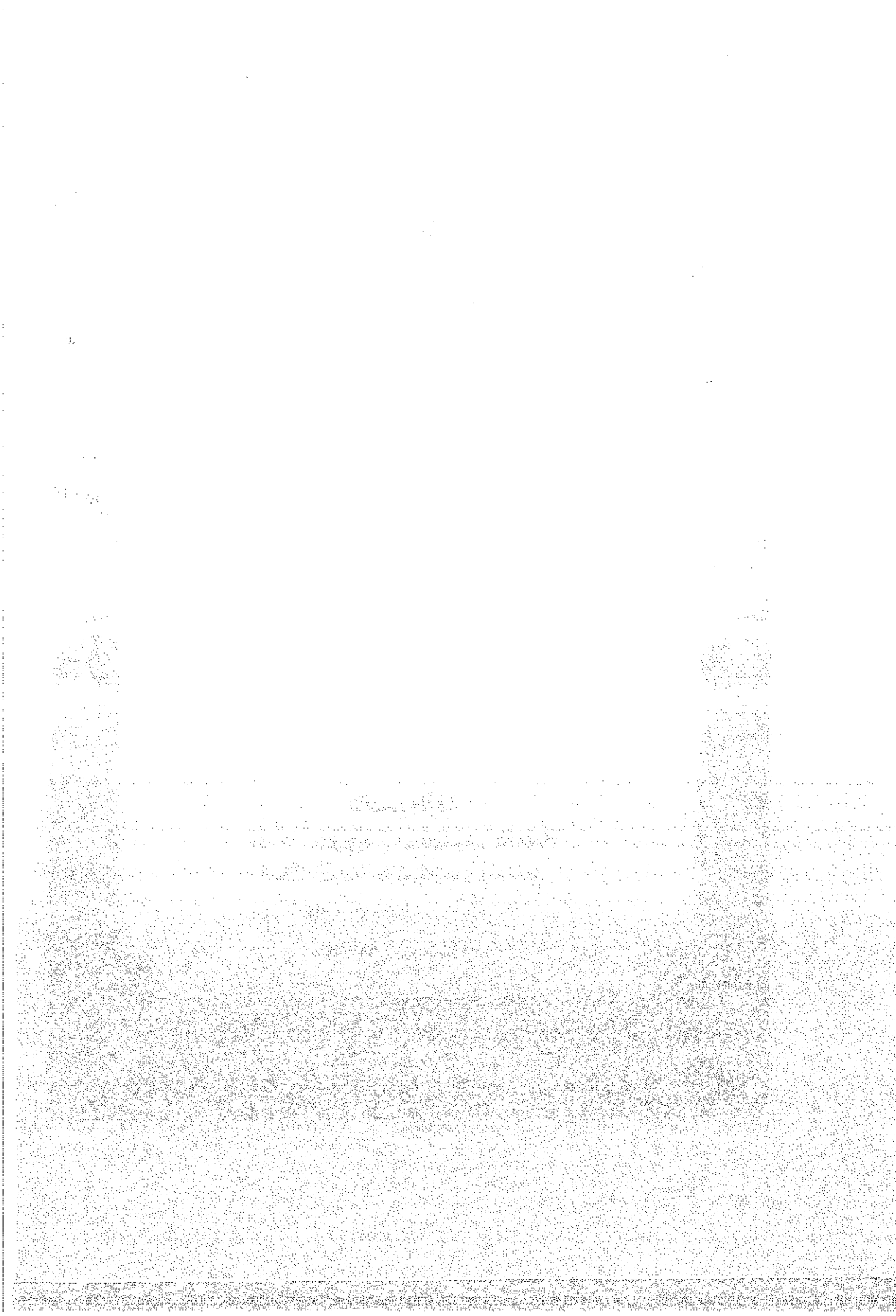




**جيتو الفقراء
وهدر حقوق الانسان
دراسة تحليلية
لنوعية الحياة فى المجتمعات العشوائية
بمدينة الاسكندرية**

المؤلف

د / محروس محمود خليفة
استاذ الرعاية الاجتماعية المساعد
معهد العلوم الاجتماعية - كلية الآداب
جامعة الاسكندرية



مقدمة الدراسة :

يتعين على الباحث الموضوعي الذي يعالج قضايا التنمية وسياساتها ومدى تحقيقها لأهدافها ، أن ينطلق في حكمه من دراسة التحولات الناتجة عن الجهود التي بذلت في ظل هذه السياسات التنموية لإنجاز التقدم الاجتماعي ، والمدى الذي حققته برامج التنمية لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة .

مايهم في خاتمة المطاف هو الناس ، وما إذا كانوا يعيشون على نحو أفضل مما كانوا عليه من قبل ، في المسكن والتغذية والصحة والتعليم والعمل وتناقص حدة الفقر ومصاحباته الاجتماعية والنفسية ، ومدى الحفاظ على رأس المال البشري ، ومدى توفر الأمن والاستقرار الاجتماعي ، ومدى توفر العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي ، هذه في نظرنا معايير الحكم على تقدم سياسات التنمية نحو هدف تحسين نوعية الحياة في المجتمع ، بصرف النظر عن كون التحليل ينصرف إلى نوعية الحياة في المجتمعات المحلية ، أو مجتمع قومي أكبر فالعبرة دائماً بما تعنيه التنمية للمواطنين ومدى ما قدمته لهم من رفاهية أثرت على دخولهم وثروتهم وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ومدى توافر فرص الوصول إلى السلع والخدمات الاجتماعية المطلوبة .

ولقد لفت اهتمام الباحث ، أن الفجوة بين مستويات المعيشة تزداد اتساعاً ، سواء كان ذلك بين الأفراد ، أو على مستوى المجتمعات المحلية داخل البلد الواحد ، أو حتى بين الدول بعضها وبعض آخر . ويؤكد على وجود هذه الفجوة بل وزيادتها اتساعاً ، أنه وعلى الرغم من أننا نعيش في العقد الأخير من القرن العشرين ، ومع كل التقدم الهائل في الجوانب المادية والتكنولوجية ونظم التعليم والصحة والاقتصاد ، ما يزال هناك ملايين من الفقراء يعيشون في غابات الأمازون وصحراء أفريقيا وشمال شرق آسيا ، في ظل ظروف متدنية يعجز الفرد معها في الوصول إلى أدنى فرص للحياة . يعيش سكان هذه المجتمعات على حافة الموت في بيئات فقيرة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية ، في مدن تزدحم أحيائها المتخلفة بالسكان في مساكن لا تناسب الحياة الأدمية ، تنقصها مصادر وإمدادات الحياة الضرورية كالطاقة الكهربائية ومياه الشرب الصالحة ودورات المياه والصرف والتهوية . ويضاف إلى ذلك كله زيادة حدة أمراض سوء التغذية وانتشار حالات وفيات الأطفال وقصور شامل في التسهيلات والخدمات والمرافق الصحية والتعليمية ووسائل النقل والمواصلات .

وقد ظهر في أدبيات أجهزة الإعلام والإدارة والسياسة والأمن منذ منتصف الثمانينات في مجتمعنا مصطلح المناطق العشوائية . وبات النظر إليها كوصمة عار تدين كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤكد على فشل برامج التنمية المحلية والقومية منذ أن أسقطت من حساباتها مواجهة مشكلات الفقر ومصاحباته الاجتماعية ، وتبرر ظهورها بالهجرة الواسعة النطاق من المناطق الريفية والصحراوية إلى هوامش المدن الكبرى وحدودها ، فظهرت بيانات جديدة تحمل كل خصائص وسمات الفقر والتخلف وتدنى مستويات المعيشة للسكان ، ويعيش هؤلاء في ظل ظروف بيئية تقتنفد أي مقومات للحياة الكريمة . وأصبحت مع الوقت مكاناً مناسباً لاحتضان الجريمة والخارجين على القانون والمهددين للأمن . ولها قواعدها ونظمها الخاصة في التعامل مع مطالب الحياة . الغريب في أسر هذه التكوينات الاجتماعية المعروفة " بالمناطق العشوائية " ، أنها كانت وما تزال قائمة على تخوم المدن الكبرى ويرتبط سكانها في معيشتهم وحاجاتهم ومناشطهم وأعمالهم بهذه المدن ، وهم في النهاية جزء منها ، إلا أنها لم تستحوذ على الاهتمام إلا بعد أن ظهرت فيها تنظيمات إجرامية تهدد الأمن السياسي أولاً ... وطالت فيها اختراقات الأمن الجنائي ثانياً بصورة لم يعد من الممكن إغفال النظر عنها .

ولقد وجد الباحث وبحكم اهتمامه الأكاديمي بقضايا التخطيط والسياسة الاجتماعية والتنمية ، أن دراسة نوعية الحياة في المجتمعات المحلية " العشوائية " يعد مسألة ضرورة علمية - وأخلاقية ، تتطلبها أي محاولة جادة لرسم سياسة للتعامل مع مشكلات الناس وظروف معيشتهم في هذه المجتمعات . وعليه فقد تأتي هذه الدراسة لتعبر عن ضرورة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والتنمية المحلية والقومية في الإدارة والتنمية ، وذلك لمواجهة مشكلات الحاضر وآفاق المستقبل فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري وخصوصاً ما يتصل بظهور المجتمعات المحلية الجديدة وتطورها .

إن ما يلفت الانتباه ويثير تساؤلات مشروعة ، هو ذلك التناقض الحاد في السياسات التنموية المصرية المعاصرة ..

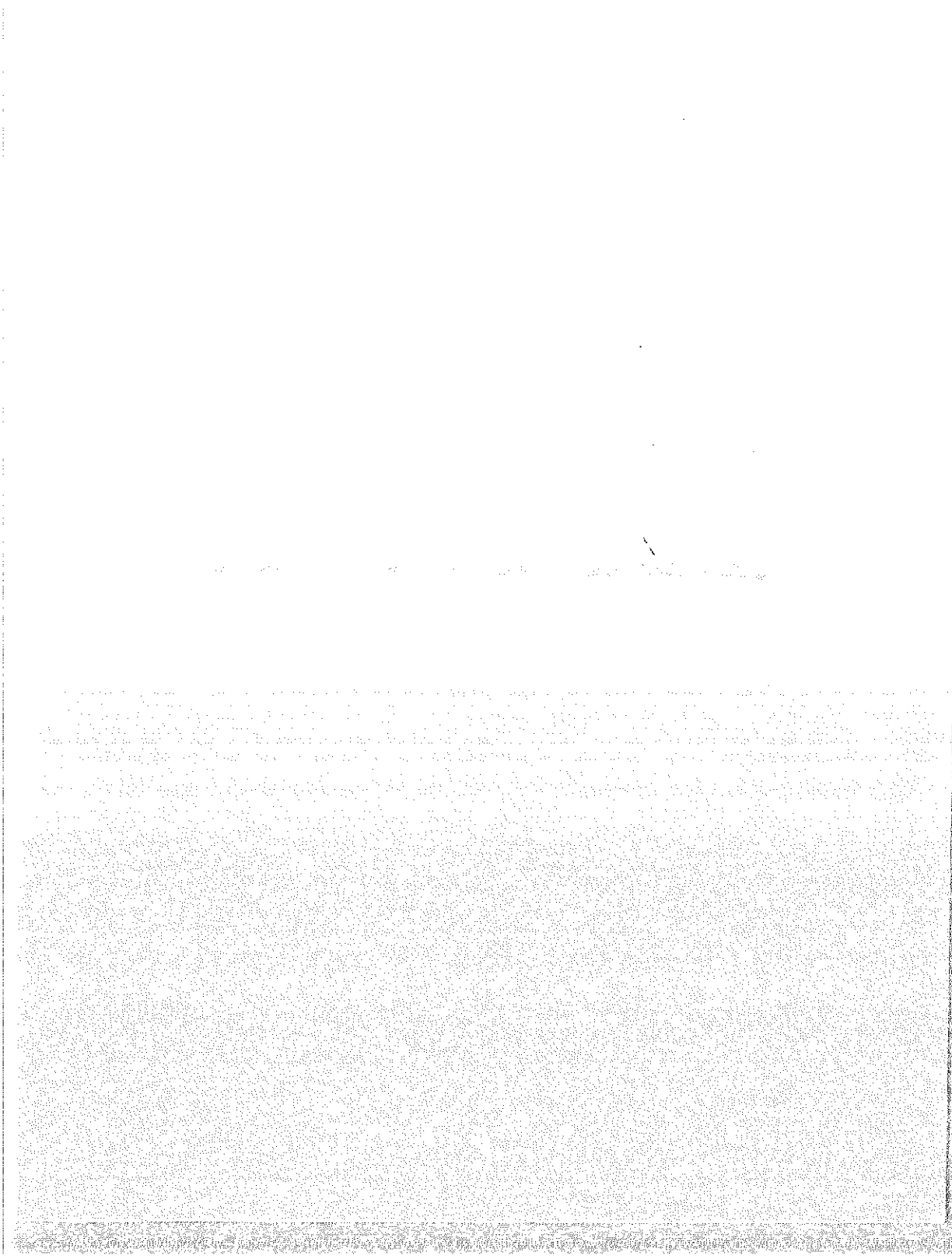
* فالمجتمع المصري يضم أجهزة للتنمية المحلية والقومية - أغلبها تتحدث بلغة التنمية ومفاهيمها عن المجتمعات المستحدثة والمناطق العمرانية الجديدة ، وفي الوقت نفسه ، يهدر النظام السياسي والإداري حقوق المواطنين الذين يعيشون

على أطراف المدن الكبرى فيما عرف بالمناطق العشوائية وكانهم مواطنوا عالم آخر، إن لم يكن كوكب آخر ولا يعترف بوجودهم فيحرمهم من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

* والمجتمع المصرى هو الذى تنفق فيه استثمارات ضخمة بمليارات الجنيهات على مشروعات المناطق المستحدثة وتعمير المدن الجديدة ، وهو نفس المجتمع الذى أهدر الحكام المحليون فيه حق توجيه أى استثمار للمناطق المحرومة ، فى المدن اكتفاءً بحجة أنها مناطق عشوائية غير معترف بوجودها من أجهزة الحكم المحلى، وكان ذلك لفترة طويلة غابت فيها مطالب سكان تلك المجتمعات عن اهتمام السلطة الإدارية التنفيذية فى المحليات .

* وأخيراً ، فإن هذه المناطق ذاتها هى التى هرعت إليها أجهزة المحليات (مرافق وخدمات وأمن جنائى) عندما تحولت إلى مناطق خطر تهدد المجتمع ، ورصدت لها ميزانيات جديدة لإعادة أعمارها ، واحتلت أختيارها اهتمام الصحافة المحلية والعالمية والقيادات الإدارية والحزبية والسياسية لتطويرها !!! (وكان ذلك بمثابة اعتذار حكومي عن ذلك الإهمال المتعمد لسنوات طويلة) .

إزاء كل هذه التحديات - القضايا يتبنى الباحث هذه الدراسة فى محاولة منهجية متواضعة لدراستها وتحليل أبعادها والخروج بإطار السياسات موجهة للتعامل مع نتائجها.



الفصل الأول

مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

- ◆ مدخل .
- ◆ مشكلة الدراسة .
- ◆ أهداف الدراسة .
- ◆ الإجراءات المنهجية .
- ◆ أهم المصطلحات المستخدمة .

مداخل :

تنتقل هذه الدراسة من مقدمة منطوقية مؤادها أن نوعية الحياة فى أى مجتمع ، تعتبر انعكاساً تطبيقياً للسياسات التى تنتبأها الدولة تجاه مواطنيها وحقهم فى الرعاية ، ومدى توفر حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية ، كما أن نوعية الحياة تعكس مدى جدية كل خطط وبرامج التنمية وإنجازها نحو هدف تحقيق التقدم ، وعليه فإن تدنى نوعية الحياة تعبر فى التحليل الأخير عن فشل سياسات التنمية وخطتها وبرامجها فى الوصول إلى المستهدفين ، وتعنى أيضاً أن تفاهم المشكلات ، وعجز المجتمع عن التعامل معها وفق آليات التدخل المخطط بأجهزة الدولة ووسائلها وأدواتها سوف يحمل فى المدى القريب مخاطر تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعى ، وحينئذ يدفع المواطن ثمن هذا الفشل معبراً عنه فى تفاهم ظواهر البطالة والمرض وتفشى الجريمة وانحراف السلوك بين الأحداث والكبار ، وانتشار الأمية وسيادة الفوضى والفساد، وعندما تتخفص نوعية الحياة فى قطاعات من المجتمع ، مع نمو وتحديث قطاعات أخرى ، فإن ذلك يؤدى إلى نمو لا متكافئ يكرس التفاوت الطبقي ويكون مصدراً دائماً لتهديد كل جهود التنمية ومشروعاتها ويعوق تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

إن حق الإنسان فى الحياة الكريمة المناسبة وفق معايير العدالة التوزيعية والمساواة حق لا يتجزأ ولا يتغير بين ساكن القرية أو المدينة ، وهو مكون من مجموعة من الحقوق التى لا تقبل التجزئة ، ولا نستطيع التعامل مع هذه الحقوق فى غياب الفهم الصحيح لحاجات الإنسان ، ذلك لأنها حاجات ترتبط أساساً بوجوده ، والوفاء بها لا يكون إلا من خلال تحول حقوقه إلى واقع يعيشه الإنسان بحيث تعكس مناشط المجتمع ومجالاتها المختلفة توفر هذه الحقوق - لاكنصوص معبر عنها فى الدستور والمواثيق السياسية الدولية والمحلية ، بل كمستويات فعلية للدخل والتعليم والمذاء والمسكن وفرصة العمل والرعاية والترويح والمشاركة والاستقرار والأمن ، يتمتع فيها كل فرد من أفراد المجتمع بوصولها إليه . من هنا يصبح حرمان أفراد المجتمع من هذه الحقوق بداية واضحة المعالم ، ومؤشر موضوعى لفشل خطط التنمية يستدعى التدخل الواعى المخطط من قبل أجهزة الدولة وسلطاتها الإدارية وأدواتها . وإذا كان العالم فى الوقت الراهن يسير فى إتجاه الحد من التدخل الحكومى الموجه ، والاعتماد على آليات السوق الحر ورأس المال الخاص فى تحقيق التقدم ، فإن هذه الدراسة تنتقل من مدخل مختلف مؤداه أن هذا الاتجاه ورغم كل ما

يتمتع به من شيوع وتأييد ودعم عالمي ومحلي يتناقض مع ظروف البلدان النامية - والحالة المصرية تطبيقاً ، فحيث يكون التوزيع العام للدخل والثروة غير عادل ، وحيث تنتشر المشكلات الاجتماعية ويبرز بحدة تفاوت بين الظروف الاقتصادية للغالبية من السكان عن مواجهة الحاجات الإنسانية ، يفترض أن تظل مساحة الهامش المسموح به لتدخل الدولة أكثر اتساعاً لتضمن بذلك تحسن نوعية الحياة التي تعد مناخاً ملائماً - ومطلباً أساسياً لأي استهداف لإحداث التنمية الشاملة الاقتصادية واجتماعية .

من هنا ، تنطلق هذه الدراسة من حقيقة أن ظاهرة المجتمعات العشوائية التي شملت مناطق متعددة في المجتمع المصري ، وبكل ما كشفت عنه من متناقضات نحمل في مضمونها ملامح هدر حقوق المواطن ، إنها تجسيد واقع لعدم تدخل الدولة وغياب دورها في مواجهة حاجات وحقوق الانسان ، يكشف عن ذلك تحليل مستوى نوعية الحياة في هذه المجتمعات العشوائية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية معاً ، كما أن الجهود التي بذلت وما تزال حتى الآن - قد لا تعطي نتائج تتفق مع ما عقد عليها من آمال لإزاحة وصمة التخلف التي أصابت المجتمع المصري بتفاقم ظاهرة "المناطق والمجتمعات العشوائية" ، وذلك بعد مرور أكثر من أربعة عقود تبنت السلطة الحاكمة خلالها مبادئ التنمية المخططة والعدالة التوزيعية والمساواة في توزيع فرص الحياة . الأمر الذي يعني ضرورة تحليل ظاهرة المجتمعات العشوائية للوصول إلى سياسات واقعية محددة للتعامل مع مسبباتها ، واتخاذ خطوات إجرائية وسياسات وقائية ومستقبلية لمواجهة الظاهرة .

مشكلة الدراسة

تحدد مشكلة الدراسة الحالية في تحليل ظاهرة المجتمعات العشوائية في أحد المراكز الحضرية الكبرى (محافظة الإسكندرية) للكشف عن سمات وخصائص هذه المجتمعات وقياس نوعية الحياة فيها وارتباط ذلك بالحاجات والحقوق الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن ، وصولاً إلى رسم سياسات للتعامل مع ظاهرها المجتمعات العشوائية في المناطق الحضرية ، والسؤال الرئيسي هنا - ما هي أهم خصائص وسمات المجتمع العشوائي وما هي آثار ذلك على نوعية الحياة فيه ؟.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى صياغة سياسات مواجهة ظاهرة نشوء المجتمعات العشوائية على أطراف المراكز الحضرية في المجتمع المصري . ويتم ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية :

☆ دراسة نوعية الحياة في المجتمعات العشوائية المحلية بالإسكندرية للكشف عن الظروف التي يعيشها سكان تلك المجتمعات بالاعتماد على مجموعة من المحاور الأساسية التي تتناول :

- البعد المكاني - الديموجرافي .
- التعليم .
- الصحة .
- المرافق العامة .
- توفر السلع الاستهلاكية .
- الأمن .

☆ دراسة حالة متعمقة لواحد من هذه المجتمعات العشوائية بحي غرب الإسكندرية من خلال دراسة ميدانية للمجتمعات العشوائية المحلية بهذا الحي للكشف عن رأى السكان في نوعية الحياة في مجتمع عشوائي .

☆ الوصول إلى سياسات التعامل مع الظاهرة استناداً إلى نتائج البحث الميداني للمجتمعات المحلية العشوائية بحي غرب الإسكندرية .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نمط الدراسة

تصنف تلك الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تقوم على دراسة خصائص المجتمعات العشوائية ، مع التعمق من خلال دراسة حالة للظاهرة في أحد أقدم أحياء محافظة الإسكندرية وهو حي غرب الإسكندرية ، وذلك للكشف عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمعيشة في هذه المجتمعات والكشف عن نوعية الحياة فيها .

منهج الدراسة وأساليبها :

إعتمدت الدراسة على استخدام المسح الإجتماعى ودراسة الحالة المتعمقة فى معالجة مشكلة البحث عن إضافة للتحليل المكتبى المقارن لبيانات ومعلومات ثم توفيرها من خلال أجهزة أخرى أعدت دراسات سابقة عن المنطقة .

وقد إعتمدت الدراسة فى الجزء الخاص بدراسة الحالة على المسح الإجتماعى لعينة من أرباب الأسر من سكان المناطق العشوائية الواقعة فى النطاق الإدارى لحي غرب الاسكندرية .

أما الدراسة المكتبية فقد إعتمدت فى تحليل المعلومات الواردة بها على ما أصدرته أجهزة ودراسات متعددة صادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وعن ديوان محافظة الاسكندرية وجهاز مركز المعلومات ودعم القرار بمحافظة الاسكندرية .

أدوات الدراسة :

إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات التى تلائم موضوع البحث وتلائم

تحقيق أهدافها وهى :

- ١ - استخدام الملاحظة والرجوع إلى إخباريين من أهالى المنطقة موضوع البحث الميدانى من كبار السن من السكان الذين قدوا للإقامة فى المنطقة عند بداية ظهورها .
- ٢ - استخدام الاستثمار كأداة بحث رئيسة لإستيفاء مجموعة من المعلومات وإستطلاع آراء عينة من السكان ميدانياً . وقد تم تصميم الإستمارة التى أعدت لهذا الغرض وتم إجراء إختبارات الصدق الظاهرى والصياغة عليها بتطبيقها على عينة أولية من سكان المجتمع وجرى تعديلها فى صياغتها الأخيرة طبقاً لنتائج هذه الإختبارات .
- ٣ - الأعتداد على التحليل المكتبى للدراسات والبيانات والمعلومات (التى وفرت بإعتبارها بيانات ثانوية) مرتبطة بموضوع الدراسة وذلك فى وصف وتحليل المجتمعات العشوائية بالإسكندرية مع مقارنتها بمجتمع المحافظة والمجتمع المصرى ككل .

مجالات الدراسة

المجال الجغرافي :

المجال الذي تحدد لهذه الدراسة هو محافظة الإسكندرية بصفة عامة ، مع تحليل أبعاد الظاهرة من حيث المحاور المختلفة التي أشرنا إليها في أهداف الدراسة - على مستوى أحياء المدينة والمناطق العشوائية بها . وتشمل السكان والصحة والتعليم والمرافق العامة والسلع الاستهلاكية والأمن في المناطق العشوائية بالأحياء .

وقد شملت الدراسة الميدانية المناطق العشوائية المحددة إدارياً بمعرفة محافظة الإسكندرية بحى غرب الإسكندرية وهي :

عند الحالات	المنطقة
٣٩	١ - نجع العرب
٢٥	٢ - مأوى الصيادين
٢٥	٣ - وابور الجاز
٢٥	٤ - كوم الملح
٤٦	٥ - الكرنيتينا
١٠	٦ - الطوبجية
١٧	٧ - حرم السكة الحديد
١٧	٨ - المجزر القديم
٢٠٠	

المجال البشرى

إعتمدت الدراسة على عينة من الأهالي من سكان المناطق العشوائية (المجتمعات المحلية العشوائية بحى غرب الإسكندرية) . وقد تم إختيار عينة عشوائية "عن طريق المعاينة العشوائية" (عينة الصدفة) حيث تم إختيار مفردات العينة من بين سكان الحى ممن قبلوا التعاون مع باحثى الميدان الذين إستعان بالباحث بهم ، وكان الإختيار يتم وفقاً للشروط التى حددها الباحث عند إختيار مفردات البحث . وقد بلغ حجم العينة (٢٠٠) مبحوثاً .

١ - أن يكون المبحوث من الرجال من أرياب الأسر المقيمين بالمنطقة (قائمة دائمة) .

٢ - لا تقل مدة إقامته في المنطقة عن ثلاث سنوات وأن يقبل التعاون الطوعى مع الباحثين (باحثي الميدان) .

٣ - يراعى في إختيار أفراد العينة أن يكون مجموع الأفراد المختارين في حدود ٢٪ من مجموع عدد السكان في كل منطقة من مناطق البحث .

المجال الزمنى

تم جمع البيانات الميدانية لهذه الدراسة في الفترة ما بين - أول أبريل ١٩٩٤ وحتى نهاية يونيو ١٩٩٤ .

وقد استغرق إعداد الدراسة منذ بدايتها وحتى الإنتهاء منها خمسة عشر شهراً حيث بدت في أول يناير ١٩٩٤ وإنتهت في مارس ١٩٩٥ م .

ملحوظة :

استعان الباحث بمجموعة من جامعى البيانات الذين قاموا باستيفاء بيانات الاستمارة ميدانياً من أفراد العينة . بينما قام الباحث بنفسه بإجراء المقابلات الميدانية في جلسات متعددة مع عدد ٢٠ فرداً من الأهلى من سكان المناطق العشوائية المذكورة في الدراسة خلال لقاءات حرة ومناقشات مفتوحة بين الباحث والخبيرين من السكان الذين تطوعوا إختيارياً في الادلاء بالمعلومات التى طلبها الباحث منهم .

أهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة :

تم تحديد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة تحديداً إجرائياً . وقد عولجت بالتفصيل في المدخل النظرى ، على أننا سنشير إليها بإيجاز فيما يلى :

١ - نوعية الحياة :

ويقصد بهذا المصطلح مستوى المعيشة معبراً عنه في مجالات محددة كتوزيع الدخل والثروة ومدى توافر الخدمات والمرافق كالتعليم والصحة والاسكان وحجم السكان وتوفر التسهيلات الأخرى كالمياه الصالحة للشرب والتيار الكهربائى والصرف الصحى . ويخضع قياس نوعية الحياة فى أى مجتمع بالإحتكام إلى مؤشرات توزيع نصيب الفرد فى المجالات السابقة للوقوف على مدى توفرها مع مقارنتها بمستويات التوزيع الأخرى سواء فى المستوى المحلى أو القومى أو بين مجموعات أخرى عالمية ، ويرتبط بالمصطلح السابق، مصطلح مشابه وهو فرص الحياة . ويقصد به مدى مايتاح للفرد من سلخ وخدمات

أساسية مطلوبة لمواجهة الحاجات الانسانية في المستوى المقبول مع التركيز على الحاجات الأساسية [مسكن - تغذية - ملابس - تعليم - صحة - فرص العمل] .
٢ - المناطق العشوائية :

وهي بيئات محلية تقع على أطراف المدن الكبرى أو المراكز الحضرية في المجتمع المصري ، وهي مجتمعات محلية حديثة الظهور نشأت بدون تخطيط أو تنظيم ولم تكن تضمها خرائط المساحة أو توزيع السكان في أي بيانات صادرة عن الأجهزة المعنية وخصوصاً أجهزة المرافق والخدمات . وكان ظهورها نتيجة لهجرة وافدين من سكان المجتمعات المحيطة بها من المناطق الزراعية أو الحضرية أو الصحراوية .

٣ - حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية :
ويقصد بها مجموعات الحقوق التي صدرت في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في ديسمبر ١٩٤٨ وماتلاه من وثائق صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمتها في أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٧٧ ، ويشمل ذلك :

- * حق الحياة .
- * حق العمل ومستوى المعيشة والأجر المتساوي والضمان الاجتماعي .
- * حق الحرية والمساواة وحرية التعبير والاعتقاد والاجتماع . (الحقوق المدنية والسياسية).
- * النمو الكامل للشخصية الانسانية .

وتضم إعلانات حقوق الإنسان عدداً كبيراً من البنود والمواد التي تحتوي على حقوق متعددة ترتبط بالحاجات الانسانية والوجود الانساني ، إلا أننا نركز في هذه الدراسة على ما أشير إليه من مجموعه الحقوق السابقة .

مفهوم الفقر وصعوبات قياسه :

على الرغم من كثرة تداول "مفهوم" الفقر في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في تحديد مستويات المعيشة ونوعية الحياة ، وفي الدراسات التنموية وما يصدر في المؤسسات الدولية (كتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي للتنمية) ، على الرغم من ذلك فإن مفهوم الفقر تعريفاً وقياساً يعد من الأمور التي يصعب تعريفها ، ويرجع السبب الأول في ذلك إلى أن قياس الفقر يحتوي على أحكام ومقاييس كيفية نوعية وأحكام تقييمية إجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بلد إلى آخر طبقاً للظروف الاقتصادية ، بل

وفي داخل البلد الواحد خلال الفترات المتتالية ، وقد يستخدم باحث تعريفاً للفقر المطلق بمقارنة الدخل أو الانفاق الشخصي أو الأسرى كتكلفة شراء كمية معينة من السلع والخدمات ، ويتم قياس الفقر النسبي بمقارنه هذا الدخل بدخول الآخرين . وليس هناك من الثابت تعريف علمي لاليس فيه يمن من هو فقير ومن هو ليس فقيراً أو أشد فقراً ، إن كان تعريف الفقر على أسس اقتصادية قد حظى بقبول الدراساتيين على أية حال عند تحديد مفهومهم للفقر باعتبار أنها مما يمكن الركون إليها بموضوعية في قياس الفقر .

وطبقاً للتعريفات الاقتصادية التي يستخدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير - حول التنمية الدولية ، فإنه يصنف الاقتصاديات وفق نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، وعليه فينظر إلى الاقتصاديات منخفضة الدخل باعتبارها تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها (٧٢٥ دولاراً أو أقل في عام ١٩٩٤) . أما مايزيد عن ذلك فهي اقتصادات متوسطة الدخل حيث يزيد نصيب الفرد فيها عن ٧٢٥ دولاراً من الناتج القومي ويصل إلى ٨٩٥٦ دولاراً في العام ، وتضم هذه الفئة شريحة دنيا يبلغ فيها نصيب الفرد ٢٨٩٥ دولاراً في العام (عام ١٩٩٤) . أما الاقتصادات مرتفعة الدخل فهي التي يزيد نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عن ٨٩٥٦ دولاراً أو أكثر . وعلى ذلك تصنف مصر ضمن بلدان الإقتصاد ضعيف (منخفض الدخل) حيث بلغ نصيب الفرد فيها ٧٢٠ دولاراً من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٤ . وهي قيمة تعادل القوة الشرائية الدولية بنسبة تصل إلى ١٤,٤٪ منظوراً إلى قيمة هذا النصيب في الولايات المتحدة الأمريكية للعام نفسة باعتبارها تساوى ١٠٠ .

ويجد الباحث أن هناك من المبررات المنطقية ، مايجعله يعتمد هذا المؤشر الذي اعتمد عليه البنك الدولي - مؤشراً مقبولاً لتعريف حالة الفقر وقياسه - حيث يعتبر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي معبراً عن مستوى معين من حصة الفرد مما ينتجه المجتمع من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات مقارنة بنصيب كل فرد داخل الدولة .

100

100

100

100



الفصل الثاني

مفاهيم ومدخل نظرية

١ - " نوعية الحياة " وعلاقتها بالتنمية :

يرتبط مفهوم " نوعية الحياة " *Quality of life* ارتباطاً مباشراً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تصبح نوعية الحياة نتاجاً مباشراً لما تقدمه برامج التنمية بأنواعها إقتصادية وإجتماعية . وتذهب هذه الدراسة إلى أن محتوى التنمية ونتائجها - يبدو دائماً في صورة فرص عمل ، تستزايد كما وكيفاً لمواجهة الطلب على العمل ، وتوفير زيادة مضطردة في الناتج القومي ، وتحسين الدخل وإرتفاعه وتناميه بصور ملائمة ، وتحسين الضاء وتوفيره .. مع توفر الطعام ومياه الشرب الصالحة ، والرعاية الصحية والملبس والسكن، والنقل والمواصلات ووسائل الاتصالات ، وتنعكس في مدارس وجامعات أفضل ، وأكثر عدداً لمواجهة الزيادة السكانية ، ومستشفيات ومراكز لرعاية الشباب والأمومة والطفولة ومواجهة الحاجات المتزايدة لبعض الفئات الخاصة . إنها أكثر من مجرد زيادة تراكمية في الناتج القومي والدخل القومي ، إنها ثقافة أفضل ، إنها تغيير في القيم ، والتنظيم الإجتماعي ، وبالتالي تصبح التنمية أكثر قدرة على الارتقاء بالإنتاج المادى السلى واللامادى فى مسار إشباعها للحاجات الانسانية ، وبذلك تصبح التنمية مصدراً يملأ سلة هذه الحاجات لتشكل حياة نوعية أفضل ، ترتقى باتساق وإنتظام نحو مستوى معيشة يمكن أن نطلق عليه مستوى التمتع والرفاهية *Well - being* وعندنا أن برامج التنمية وجهود الدولة الموجهة تنمويا ، مطالبة بتسريع خطواتها للضغط من أجل الوصول إلى تلبية الحاجات الانسانية الأساسية *Basic human needs* وعندما يتحقق ذلك ، فإن دفته قوية يجب ان تظل تمارس فعلها من أجل الوصول إلى حزم أخرى بحيث ينتقل البلد المعين من مستوى تلبية الحاجات الأساسية ، إلى تطوير شامل للسلع والخدمات الذى ينعكس إيجاباً على نوعية الحياة . هنا يمكن تصور خطوات التنمية الشاملة مرحلياً - فى سيرة متتابعة من مستوى مواجهة الحاجات المادية أو الفسيولوجية للحفاظ على حياة الانسان - (غذاء - صحة - مياه شرب - مسكن ... إلخ) إلى حاجات كيفية نوعية ترتقى بالانسان نحو حرية وكرامة ومشاركة أفضل (التعليم - الثقافة المشاركة فى إتخاذ القرار - الديمقراطية .. إلخ) .

ويرى الباحث ، أنه وعلى الرغم مما يطرح الآن من هجوم على الفكر الأيديولوجى خصوصاً بعد إنهيار دول المنظمة الاشتراكية ، وما يذهب إليه بعض الكتاب

من تحميل الأيديولوجيا مسئولية إنهيار النظم السياسية لبلدان هذه المنظومة إلا أنه من المتعين أيضا التأكيد على ثمة ركائز قيمية (وأيديولوجية) فى سياسات التنمية الموجهة نحو تحسين نوعية الحياة - تستمد مصدر قوتها من الدين والحضارة والإيمان بقدرة التغيير ، وحق الإنسان فى أن يحيا حياة أفضل ، تزيل وصمة الفقر وتحد من معاناة الفقراء ، تؤكد حقوق الأغلبية المحرومة من فرص الحياة ، ومن ممارسة أى قوة . وبذلك ترتبط سياسة التنمية بنوعية الحياة وتحتل الحاجات الانسانية جدول الأولويات فى التخطيط التنموى محليا - أو إقليميا - أو وطنيا شاملا بحيث تكون حاجات الأغلبية فى مقدمة الأولويات التى تبني عليها الخطط والبرامج والمشروعات .

هنا نتوصل إلى قضية تستحق أن تثار فى هذا السياق . حول جدوى التنمية، حيث يكشف تحليل الخطاب السياسى للنخب السلطوية - خصوصا تلك التى صاحبت صعود السلطة الوطنية فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وحصول قياداتها على مراكز السلطة ومن شابعها كثير من منظرى التنمية والمتقنين ، نلاحظ أن خطاب هذه النخب ومحط إهتمامها عشية توليها دوائر صنع القرار تركيزها على حاجات الجماهير ، الأغلبية الفقيرة الصامتة ، وأن تحسين نوعية الحياة لهذه الجماهير يعد بمثابة الحرب المقدسة ضد مظاهر الظلم والاستغلال واللامساواة ، ومن هنا كان تمجيد قيم العدالة الاجتماعية وتبنى الاشتراكية فى أغلب الحالات - محور الخطاب السياسى التنموى فى بلدان العالم الثالث غير أن الخبرات التى حصدها أغلب بلدان العالم الثالث بعد عقود من التنمية كانت رذاذاً تساقط على الجماهير باستعارة عبارات " محبوب الحق " فى كتابه الموسوم ستار الفقر " .

فى معظم هذه البلدان تراجعت مستويات المعيشة ونوعية الحياة التى تحياها الأغلبية الفقيرة ، وتشهد مدن عدد من هذه البلدان (آسيا) وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نشوء ظواهر جديدة ليس أقلها ، ما نقوم بدراسته . من تجمعات سكانية عشوائية وتشوية للأبنية الطبقيّة نتيجة للنمو غير المتكافئ بين مناطق البلد الواحد (ناهيك عما هو حادث بينها وبين البلدان الأخرى) . وزادت مشكلات الفقر والتخلف وأصبحت أكثر خطراً سواء فى المناطق الزراعية أو الحضرية ، إلى درجة يمكن القول معها أن قيم العدالة الاجتماعية والاشتراكية والمساواة أصبحت بالفعل بمثابة أدوات لتزييف الوعى تم تمجيدها لفظاً وسطحت فى الممارسة ، وتحول فى مجتمعات الفقراء إلى ممارسات أكثر معاداة لمصالحهم وحقوقهم .

نخلص مما تقدم إلى أن مفهوم نوعية الحياة يشير إلى مستوى المعيشة وله علاقة مباشرة بدرجة الرفاه الاجتماعي وقدرة المجتمع على إشباع حزم الحاجات الانسانية . وبمعنى أكثر مباشرة ، قدرة النظام الاقتصادي والسياسى على الوفاء بحاجات السكان وتحقيق آمالهم وأهدافهم وصولاً إلى التقدم . وتتضمن مجموعة من المجالات وحقول النشاط التنظيمى بحيث يمكن الاعتماد عليها كمحتوى يقيس نوعية الحياة فى أى مجتمع ويشمل ذلك : التسليم وفرص العمل الانتاجى وتخصيص الوقت وتقسيمه ، وقضاء وقت الفراغ ، ومستوى الدخل والثروة وتوزيعها بين السكان ، ومستوى المآوى المسكن وظروف البيئة والمساواة التوزيعية والمشاركة والاحساس بالأمن .

ويمكن دائما رغم وجود صعوبات منهجية فى القياس - الاعتماد على المؤشرات الكمية والكيفية التى تقيس نوعية الحياة فى أى مجتمع .

١ - ٢ نوعية الحياة وصعوبات قياسها :

تستند دراسات نوعية الحياة إلى مناهج علمية ومؤشرات كمية وكيفية فى معالجة وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعى ، ومع وجود بعض الاعتبارات التى قد تحد من دقة النتائج فى البحوث التى تعتمد على قياس رأى المبحوثين فى تقييم نوعية الحياة ومستوى الرضى عنها ، فى المجالات التى أشرنا إليها ، وصعوبة الاعتماد على المقارنات بين الدول ، أو عبر الفترات الزمنية للمجتمع الواحد ، فقد أمكن الوصول إلى مؤشرات جيدة لتحديد علاقة نوعية الحياة بنتائج التنمية فى المستوى القومى ، والعالمى ، بالاستناد إلى تحليل مؤشرات الدخل القومى والنتائج القومى المحلى - والتوزيع بين أوجه الاتفاق المتعددة للنتائج القومى ، (الصحة - التعليم - الإسكان - الشباب - الطرق والمواصلات .. الخ) . غير أن عدم توفر سلسلة متصلة بين البيانات عبر سنوات متتالية ، وغموض بعض البيانات ، وصعوبة المقارنة بالاعتماد على الأرقام فقط لإختلاف النظم الاقتصادية والسياسية ... الخ فإنه قد تنور صعوبات الاعتماد على هذه البيانات فى الكشف عن نوعية الحياة فى بلد ما - خصوصا وأن هذه البيانات لا تتاح إلا فى تقارير على مستوى دولى ، الأمر الذى يعوق الدراسات المقارنة أيضا لإختلاف أساليب معالجة البيانات من دولة لأخرى .

وإضافة لما سبق فإن دراسة نوعية الحياة تعتمد فى أغلب الأحوال على آراء عينات لأفراد من سكان المجتمع يختلفون فيما بينهم من حيث الطبقة والسن والتعليم والمهنة

... الخ . الأمر الذى قد يتيح الفرصة لصعوبات منهجية تحدد من إمكانيات التعميم لنتائج هذه الدراسات خوفاً وتحسباً للأحكام الذاتية .

وهناك مجموعة من المؤشرات التى تستخدم فى هذا المجال ، وهى مؤشرات ذات طليعة كيفية نوعية يصعب فى أغلب الأحوال ترجمتها إلى دراسات وبيانات يمكن معالجتها كميًا ورياضيًا ، الأمر الذى يزيد من الصعوبات المنهجية فى التوسع فى دراسات نوعية الحياة ، وإضافة إلى ما سبق فإن ندرة مثل هذه الدراسات فى البلدان العربية ، وأنها فضلاً عن ذلك - لم تتوفر بصورة واسعة فى بقية بلدان العالم الثالث . مع وجود صعوبات جملة مما أشرنا إليه أعلاه، وأهمها إستنادها للمؤشرات الدولية كتلك التى ينشرها البنك الدولى عن التنمية ، كل ذلك يودى إلى صعوبات منهجية تواجه الباحث فى هذا المجال وتحدد من التوسع فى هذا النوع من الدراسات العلمية .

٢ - المناطق (المجتمعات) العشوائية :

تستخدم الدراسة " المنطقة العشوائية " للإشارة إلى أى مجتمع محلى ظهر فى مناطق على أطراف المدن الأكبر القريبة منها ، ولا تتضمنها الخرائط المساحية والتنظيم الإدارى التقليدى للمدينة ، وهى مناطق غير مخططة لا تتوفر لها سبل ووسائل المرافق العامة والخدمات ظهرت بالتدريج نتيجة لهجرة وافدين من سكان المناطق المحيطة سواء كانوا من مناطق ريفية أو مراكز حضرية ، للإقامة أو العمل أو كلاهما فى المنطقة العشوائية .

٢ - ١ نشأة المناطق العشوائية وتطورها :

المناطق العشوائية ظهرت كمصطلح إدارى إستخدمته أجهزة الاعلام والادارة فى مصر للإشارة إلى مجتمعات محلية تعيش فى بيئات طرفية تقع فى أغلب الأحوال على أطراف وحدود المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية . وهى مجتمعات إقامة لسكنى الفئات من الأسر والأفراد ، تفتقد إلى التنظيم سواء فى بناء المساكن أو الشوارع والطرق ، وتكون فى أغلب الأحوال محرومة من أى مرافق عامة كالمياه والكهرباء والصرف الصحى ، تتكون مساكنها من مباني أقامها أصحابها بصورة غير نظامية ، بنيت من مواد عديدة تجد فيها بقايا معدات وآلات قديمة وتتضمن الخشب والصاج والطوب والحجارة وبقايا صناديق التغليف والتعبئة والقش وعيدان البوص وفروع الأشجار ، وأى مواد أخرى يمكن أن تستخدم فى إقامة سواتر أو حوائط أو أسقف.

تبدأ الإقامة في المنطقة العشوائية عادة عندما يفد إليها بعض الأفراد والأسر المهاجرة من مناطق قريبة أو بعيدة سواء من مناطق ريفية زراعية أو مدن أخرى مجاورة أو حتى بيئات صحراوية ، وقد يلجأ إليها وافدون من المدينة ذاتها ممن يبحثون عن مسكن رخيص بسيط قريب من مكان عمل الوافد الجديد ، وعادة ما يكون الوافدون من فئات العمال والمستخدمين الحرفيين أو المزارعين ممن ليست لهم حرفة وأعمال مستقرة من ذوى الدخل المحدود .

وقد لوحظ أن أغلب هذه المناطق تحيط بالمدن الكبرى على أطرافها ، قريبة من بعض المناطق التي ظهرت بها مؤسسات وورش صناعية وحرفية مختلفة، أو بالقرب من بعض المناطق البحرية التي يعتمد سكانها على الصيد كحرفة ونشاط اقتصادي وما يرتبط بها من حرف تابعة [كصناعة القوارب والشباك وصيانتها] وورش صناعة عربات النقل التي تعتمد على الحيوانات لجرها (العربات الكسارو) . أو بعض مناطق المؤسسات الصناعية الكبرى .

وقد تبدأ بعض المجتمعات المحلية العشوائية حول أطراف المدن كأماكن تتشأ فيها ورش ومحلات لبعض الحرف والصناعات البسيطة ، حيث هناك إمكانية للحصول على قطعة أرض رخيصة ، أو حتى بوضع اليد لإقامة الورشة أو مقر النشاط الحرفي أيا كان . وبعد أن تستقر الإقامة ويفد إلى البيئة الجديدة الأفراد الذين يأتون إليها بحثاً عن العمل وسعياً للحصول على الرزق ، سرعان ما تبدأ في الظهور مؤسسات عشوائية لتوفير بعض الاحتياجات اليومية لسكان هذه المنطقة كمحلات بيع السجائر والأطعمة والمشروبات والمقاهي ، وتتوالى تبعاً لظهور أنشطة خدمية وتجارية أخرى لخدمة المقيمين في المنطقة، ثم تبدأ في الظهور بعض المباني المخصصة للسكن والإقامة لمن يعملون في كافة الأنشطة والتي تبدأ في العادة ببناء مأوى بسيط تستخدم في بنائه كل ما يمكن الاستفادة منه لإقامة المأوى ، ثم يتطور مع الوقت إلى سكن متعدد الحجرات والطوابق ، وسرعان ما تفد الأسر الجديدة التي يرتبط عمل أربابها في أغلب الأحيان بالمنطقة العشوائية أو بالقرب منها .

وهكذا سرعان ما تنتشر في البيئة المحلية حرف وأنشطة اقتصادية تحتمها ضرورة التجمع البشري الذي بدء في التكاثر في المنطقة ، ونظراً لسهولة الحصول على الأرض أو رخص أسعار إيجار المسكن وبساطته ، يأتي بعض القادرين مالياً من سكان المناطق المحيطة ليشتدوا لأنفسهم مسكناً جديداً قد يضيفون إليه مساحات من الحجرات أو عدداً من الطوابق التي تبني مخصصة لسكنى الآخرين مقابل الحصول على أجر ، أو دخل جديد

حتى أنه يتحول مع الوقت إلى مصدر لدخل وثروة أصحابه بدون وجود مصادر أخرى لدخولهم . في ظل هذه الظروف ، تنشأ المجتمعات المسماة العشوائية في بيئات تفتقر إلى توفر الحد الأدنى من المرافق والخدمات العامة التي تتمتع بها مناطق المدينة حتى تلك التي يسكنها أفراد الفئات الفقيرة (الشعبية) التقليدية ، فلا توجد للطرق المرصوفة أو الشوارع المضاءة ليلاً ، أو لمصادر مياه الشرب النقية ، أو قنوات مغطاة لشبكة الصرف الصحي ، ناهيك عن المدارس أو المستشفيات أو مراكز رعاية للشباب أو للأومة أو الطفولة أو حتى أجهزة الشرطة المسنولة عن الأمن والحماية والضبط .

ومع الوقت تظهر بعض الأسواق التي يتم تبادل السلع وتوفيرها من خلال جهود بعض السكان المحليين ونشاطهم الحرفي ، وهي أسواق بدائية عادة تقع في مكان متسع بالمنطقة أو في بعض شوارعها وأزقتها ، وتكون مصدراً للنشاط الاقتصادي الحرفي ومكان جذب لنشاط آخرين من المناطق المجاورة حيث يجلب بعض المزارعين وزوجاتهم وأبنائهم منتجاتهم الزراعية أو الصناعية الغذائية المنزلية (البان - خضروات - فواكه - لحوم ... دواجن .. الخ) لبيعها لسكان المنطقة .

ونظراً لعدم إقرار سلطة الإدارة التنفيذية بهذا التواجد الذي تطور مع الوقت إلى مجتمع محلي ، تخيب كافة أدوار السلطة ومسئولياتها تجاه المكان ، إلا أن استمرار التزايد السكاني حجماً مع وفود باحثين جدد عن فرص الحياة والسكن ، وتبادل الحراك المكاني بين سكان هذه المناطق إلى داخل المدينة ، للعمل - التعليم - الحصول على خدمات وبيع غير متوفرة في البيئة المحلية .. الخ ، كل ذلك يصبح مقدمة لتوفر سبل الانتقال عبر سيارات الأجرة الخاصة سواء كانت سيارات صغيرة أو من تلك التي تحمل عدداً أكبر من الأفراد ، هكذا يوفر لسكان المجتمع المحلي "العشوائي" وسائل انتقال جديدة تنقلهم من وإلى داخل المدينة أو إلى أقرب خطوط للمواصلات العامة .

ويشير بعض السكان ممن اعتمدت عليهم الدراسة من الأخباريين من بين أول رواد وصلوا إلى هذه المناطق ، أنه نتيجة لبعض الجهود الذاتية ، والشكاوى والعرائض التي قدمت بمعرفة بعض قيادات محلية شعبية ، أظهرت سلطة الإدارة المحلية في الأحياء ، والمحافظات إهتماماً جزئياً تمثل في إنشاء بعض مراكز الخدمات العامة كالمدراس ، وإدخال تيار كهربائي في بعض المناطق ، كما تم تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب إلى داخل مناطق أخرى ، كما بدأت أقسام الشرطة ترسل مندوبين من رجالها إلى المنطقة لمتابعة الحالة الأمنية ، إلا أنه في أغلب الأحوال تظل المنطقة العشوائية كما يعرفها الآخرون -

وليس سكانها فقط ، مناطق محرومة من نظم الخدمات والمرافق التي يتمتع بها بقية سكان المدينة .

٢-٢ البيئات العشوائية وحقوق المواطنة وعلاقتها بنوعية الحياة :

يكشف التحليل المتأنى لنوعية الحياة في المناطق العشوائية عن خلل واضح وتحييز ولا مساواة في فرص الحياة بين سكان البيئات العشوائية وأحياء المركز (المدينة) لقد نشأت البيئات العشوائية كمجتمعات محلية هامشية على أطراف مركز حضري كبير نسبياً ، ويعتبر تطور هذه البيئات وظروف الحياة فيها ، تطوراً لامتكافئ مع المركز ، كما أن نوعية الحياة فيها تتدنى إلى مستوى هدر كل ما يتمتع به المواطن من حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ويكشف الواقع عن لامساواة توزيعية ، وتميز واضح لدى سلطة الادارة التنفيذية المحلية المسؤونة .

١ - فمن ناحية أولى ، يمكن القول بأن البيئات العشوائية نشأت في ظل ظروف غابت فيها أي ممارسات لسلطة الدولة عبر أجهزة الادارة المحلية سواء من حيث التنظيم أو الادارة أو توفير المرافق والخدمات . ويرتبط بما سبق ملاحظة أنه على حين تبدي سلطة الادارة المحلية إهتماماً متزايداً نحو مركز النشاط الاقتصادي (والتجاري على وجه الخصوص) ، وأحياء سكنى الأغنياء والذين ترتبط مصالحهم مع سلطة الادارة ومناطق الجذب السياحي ... إلخ مع الانشغال بتحديث الخدمات والمرافق وشبكات الطرق والتواجد الأمني ، وعلى حين يحدث هذا في أغلب مناطق المركز ، يقابلنا إغفال تام بتحسين نوعية الحياة، أو بالمعنى الأكبر دقة عدم توفر فرص الحياة المناسبة للبيئات العشوائية والمناطق الهامشية .

٢ - ومن ناحية ثانية نستطيع ان نلاحظ تمايزاً طبقياً في توزيع فرص الحياة بين الفئات التي ترتبط مصالحها مع سلطة إدارة المركز ، وبين الفئات الدنيا التي تزداد فقراً وتخلفاً وتهميشاً . ويترتب على غياب سلطة الإدارة (معبراً عنها في عدم الاهتمام بسكان البيئات العشوائية والأحياء الفقيرة) ، فقدان هذه السلطة لقدرتها على التحكم باليات الادارة في تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الهامشية التي تنمو في البيئات العشوائية . ومن ثم يصبح تطور هذه المناطق تطوراً غير متكافئ على جميع الأصعدة .. وإذا حدثت

محاولات جزئية للتدخل نحو تحسين أى ظروف معيشية داخلها سرعان ما تبوء بالفشل ، وكان الناتج دوماً هو إعادة إنتاج التخلف الذى كان سكان هذه المجتمعات يعيشون فيه دوماً قبل هجرتهم إلى البيئات الجديدة التى صارت (عشوائية) .

٣ - ومن ناحية ثالثة ، ووفقاً لرؤية سوسولوجية ، وقد يكون مناسباً اعتبار أن الأطراف الهامشية (العشوائية) والأوضاع المعيشية فيها ليست من قبيل حالة تخلف زمانية يمكن تجاوزها بتوفير بعض الخدمات المتناثرة ، وإنما يصبح هذا التخلف نتاجاً حقيقياً لبنية نظم الإدارة المحلية وسياساتها المتحيزة التى تنسم باللامساواة التوزيعية ، فهناك تناقض موضوعى ملحوظ بين أطراف المدينة ومركزها . فالأطراف العشوائية تغلظ ضحية تخدم المركز بصفة دائمة ، فهى مأوى السكان الفقراء والمهاجرين الجدد من غير ذوى الكفاءات ، وممن ليس لهم عمل مستقر ، تستقبل الفقراء الأميين من الفئات الدنيا الذين لا يستطيعون الإقامة فى المركز ، ويعملون بأنشطة وأعمال وحرف دنيا لا تدر دخلاً كافياً ، وكأنها منفى إجبارى لهذه الفئات ، ويصعب حصولهم على الخدمات التى يستحوذ عليها سكان المركز ، كما أن النفقات العامة من مخصصات الدولة لا تصل إلى هؤلاء السكان (وأعنى بها النفقات العامة على التعليم والصحة والإسكان والطرق والمواصلات والطاقة الكهربائية ومياه الشرب .. الخ) ، مما يتيح توجيهها نحو مناطق السكن بالمركز ، وتكاد أن تنعدم فى البيئات العشوائية - مما يعنى فى النهاية حرمان سكانها من حقوقهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، مع ملاحظة أن أغلب سكان هذه المجتمعات العشوائية يرتبطون فى عملهم بأنشطة وحرف تخدم بقية سكان المناطق فى المدينة (المركز) فى أعمال وحرف وأنشطة غالباً لا يقبل عليها بقية هؤلاء السكان .

فإذا إنتقلنا إلى مناقشة مدى توفر حقوق الإنسان الذى يعيش فى هذه الظروف ، ونوعية الحياة التى يحيها ، نلمس أن هناك هدراً حقيقياً لهذه الحقوق ، فحقوق الإنسان من وجهة نظر هذه الدراسة ، يتعين أن ترتبط بحاجاته أولاً ، ولا يعتقد فى هذا المجال ، بالإكتفاء بأن حقوقه كمواطن معترف بها فى دستور الدولة وكذا مواثيقها ، بل تكون العبرة دائماً بأن أساليب مواجهة الحاجات الإنسانية إستجابة لتلك الحقوق فى شبكة علاقات متبادلة بين الإنسان (الحق - الحاجة) أمر واقع معاش ، فإذا كانت حقوق الإنسان الأساسية للحياة - فى مستوى كاف للمعيشة يضمن للإنسان وعائلته غذاء وملبساً ومسكناً قد أقرت عالمياً ،

فإن هذه الحقوق تستجيب بالدرجة الأولى لما تعارف عليه العلماء في تصنيفهم للحاجات الإنسانية بأنها حاجات فسيولوجية تأتي في المستوى الرئيسي الأول لحاجات الإنسان . وعندما نستمر في تحليل شبكة الحقوق / الحاجات الإنسانية ، تواجهنا في المستوى التالي من الحاجات ، مجموعة مما يمكن أن نطلق عليها حاجات تقابل تهديدات خارجية لحياة الإنسان كالمرض أو أي ظرف ناشئ عن الحرمان من حاجات المستوى السابق ، وهنا تقابلها حقوق متعددة كالحق في العمل والحق في الحماية من البطالة أو فقدان الدخل وبالتالي الحق في الحصول على الضمان الإجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وتظهر أمامنا مجموعة من الحاجات المعنوية التي تتطلب توافر تيسيرات كثيرة لإشباعها لتحقيق الذات الشخصية والوجود الإنساني في كرامة وحرية ، طابعها إجتماعي نفسي في الأغلب من الأحيان ، كالتعليم والتشريف والإستمتاع بالحياة ووقت الفراغ والمساواة وتأمين الرعاية اللازمة للنمو الكامل للشخصية الإنسانية والحرية ... الخ .

وتوفير هذه الحاجات المختلفة لسكان المجتمع ، لا يتأتى بمجرد صدورها كنوع من التشريعات الخاصة بحمايتها - فهذه التشريعات لا تكفل ممارستها لتحقيق جوهر الحياة، بل إن المعول الحقيقي على توفيرها - مدى تعبير السياسة الاجتماعية للدولة ، وماتوجهه من خطط وبرامج تنموية تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتوفير الحماية لها ، وذلك بتدبير الوسائل والأساليب والموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية وما تقدمه الدولة من دعم حقيقي لنقل الإنسان من حالة الحرمان من توفير حقوقه الاقتصادية والاجتماعية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار مدمرة للشخصية الإنسانية إلى حالة توفير التمتع بالحقوق في ظل عدالة إجتماعية توزيعية بين السكان ، وكل ذلك لتحقيق أهداف إجتماعية كبرى هي في النهاية حصاد التنمية .

ويكشف الواقع الذي أشرنا إليه حالاً ، وما سوف توضحه النتائج الميدانية التالية ، عن تردى وفقدان حقوق الإنسان ، وقصور كبير يفصل المسافة بين ورود هذه الحقوق في الدستور والمواثيق الرسمية الصادرة عن الدولة ، وبين ظروف المعيشة ونوعية الحياة في المجتمعات العشوائية .

الفصل الثالث

سكان المجتمعات العشوائية

نوعية الحياة : السكان وأحوالهم الاقتصادية

أولاً : الخصائص الديموجرافية

ثانياً : المستوى التعليمي

ثالثاً : الأحوال الاقتصادية

أولاً: الخصائص الديموجرافية

١ - ١ توزيع المجتمعات العشوائية على أحياء المحافظة

تمثل المناطق والمجتمعات العشوائية ظاهرة عامة تنتشر في بلدان العالم الثالث ، حيث لا تختلف الصورة في تفاصيلها وجزئياتها ، ونعني بذلك شكل الاستيطان والاسكان والنشاط السكاني والافتقار إلى تسهيلات الحياة ومرافقها ، وينعكس هذا الوضع بأكمله ممثلاً في حالة من الفقر والتخلف الذي يغلف مظاهر ونوعية الحياة التي يعيشها سكان هذه المجتمعات .

وتشير دراسة حديثة إلى أن المجتمعات المحلية العشوائية تنتشر في معظم محافظات المجتمع المصري ، إلا أنها تتركز في القاهرة الكبرى والاسكندرية وبغية المحافظات الريفية في الدلتا والوادي ، وقد قدرت هذه المناطق في مصر في سنة ١٩٩٣ بنحو ١٠٣٤ منطقة تشغل ٣٤٤ كيلو متراً مربعاً يسكنها ١١,٥ مليون نسمة بمتوسط كثافة بلغ ٣١ ألف نسمة / كيلومتراً مربعاً ، وهو حجم يمثل نحو خمس سكان مصر وقراءة ٣٧٪ من سكان الحضر بها . (٦)

و طبقاً لأخر دراسة صدرت عن المناطق العشوائية بالاسكندرية ، فإن عدد المناطق (المجتمعات المحلية العشوائية) تبلغ ٨٣ منطقة منها ٤٣ منطقة رئيسية ، ٤٠ منطقة تابعة (عزب ومناطق صغيرة) تتوزع على أحياء المدينة وهي المنزه ، شرق الاسكندرية ، وسط الاسكندرية، غرب الاسكندرية ، حي العامرية ، حي برج العرب (ويشمل مركز ومدينة برج العرب) . (٧)

وهكذا ، يصبح لدينا ٨٣ مجتمعاً محلياً في مناطق عشوائية في محافظة الاسكندرية ، تتوزع على جميع أحيائها ، تحيط بالمدينة من جهات الشرق والغرب وفي وسطها أيضاً ، كما أن الامتداد الغربي الصحراوي بأكمله والذي يضم حي العامرية ، وبرج العرب يعتبر مناطق عشوائية بأكملها .

والأكثر من هذا أن هذه المناطق التي تتسع تدريجياً تصل في مساحتها الاجمالية إلى ١٠٠,٩ كم ٢ تمثل حوالي ٣,٥٪ من إجمالي مساحة المحافظة (مع ملاحظة أن أحياء المنزه وبرج العرب والعامرية أحياء كبيرة نسبياً لاتصال بعضها بالمناطق الصحراوية ، ومنها العامرية ومساحته ٢٤٤٤ كم ٢ على سبيل المثال .

١ - ٢ الخصائص السكانية :

أما إذا إنتقلنا إلى التوزيع الديموجرافي للسكان فسوف نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من سكان الاسكندرية يعيشون في هذه المجتمعات العشوائية ، فعلى حين بلغ عدد سكان الاسكندرية طبقا للبيانات المتاحة في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ عدداً وصل إلى ٣,٥١٦٥٥ نسمة ، كان سكان العشوائيات ١,٣٠٦٨١٧ نسمة ١١ وهكذا نستطيع تقدير نسبة سكان العشوائيات بأنهم لا يقلوا عن (٣٧,١٪) من سكان المحافظة أى أن أكثر من ثلث السكان يعيشون في حالة فقر ، وفي ظروف متدنية ، ونوعية حياة تفتقد الحد الأدنى من مرافق ومتطلبات الحياة الأساسية ، حيث تصل الكثافة النسبية للسكان في بعض هذه المناطق إلى ١,٠٠٨٥٤٥ نسمة / كم^٢ وفي مناطق أخرى تصل إلى ٥,٧٧٥ نسمة/كم^٢ ، وفي ثلاثة تصل الكثافة السكانية إلى ٢٨٩٩٥١ نسمة / كم^٢ . ١١ ، وبمعنى آخر إذا وضعنا في الاعتبار أن سكان الاسكندرية يمثلون ٦٪ من إجمالي سكان الجمهورية ، فإن (٣٧,١٪) من بين هؤلاء يعيشون في ظروف الفقر في مجتمعات عشوائية .

إن تواجد السكان وإرتفاع معدل زيادتهم سنويا ، يعنى في التحصيل الأخير ارتفاعاً متزايداً في الطلب على السلع والخدمات والمرافق ومزيداً من الأضرار بالبيئة ، وحيث تظل الزيادة السكانية من بين أهم مصادر التهديد ، ومن بينها التلوث، فعدد أكبر من السكان يعنى إنتاجاً متزايداً من النفايات المهدة للصحة ، ومالم تقابل زيادة السكان بزيادة مناسبة في مؤسسات الصحة والتعليم والاصحاح البيئي ، والمرافق العامة المناسبة ، فإن ذلك يعنى في النهاية مزيداً من تدنى نوعية الحياة عندما تعجز الدولة عن الوفاء بحاجات سكانها . وتصبح المسألة أكثر خطراً وتهديداً في ظل قيام مجتمعات غير مخططة فقيرة ، تظهر بطريقة عشوائية .

ويلاحظ أن التركيز السكاني يزداد في حى شرق الاسكندرية الذى يقيم فيه ٥٩٥٦٤٧ نسمة في مناطقه العشوائية وهم بمثابة ٦٣,٣ ٪ من جملة سكان هذا الحى . كذلك تشير البيانات المتاحة إلى أن العامرية وبرج المرب بجميع سكانها يدخلون في نطاق المناطق العشوائية .

وعلى أية حال فإن هذه التجمعات السكانية ، وإن كانت قد تزايدت بمعدلات عالية خلال حقبتى الستينيات والسبعينات ، إلا أن بعضاً منها كان موجوداً قبل هذه الفترة التاريخية ، وسوف نرى في المعالجات التالية كيف يعيش سكان هذه المناطق في ظل ظروف متدنية تنقصهم أبسط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. (٨)

١ - ٢ = ١ وعندما تنتقل بالدراسة إلى حي غرب الإسكندرية وهو الحي الذي قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية للمجتمعات المحلية العشوائية المقيمة فيه ، نلاحظ أن سكان ذلك الحي بلغ عددهم ٥٩٢٧١١ نسمة وفقاً للبيانات المتاحة فى وقت جمع البيانات (عام ١٩٩٤) ، وقدر عدد سكان المناطق العشوائية بالحي (وهى ٨ مناطق) بما يساوى ٧٧١٢٧ نسمة أو ١٣,١٪ بكثافة سكانية تصل إلى ٨٩٩٥١ نسمة / كم ٢ .

١ - ٢ = ٢ أما بالنسبة للبيانات التى إعتدنا عليها من عينة الدراسة والمستمدة من المناطق العشوائية بحى غرب ، فقد كان حجم العينة مائتى (٢٠٠) مبحوثاً من أرياب الاسر .

وبدراسة توزيع الاسر التى ينتمون إليها بحسب الحجم أو عدد الأفراد ، كشفت نتائج الدراسة عن أن الأسر التى يزيد عدد أفرادها عن ٥ أفراد هى النمط الأكثر إنتشاراً ، وتمثل نسبة ٨٦٪ من مجموع الأسر فى العينة ، ومن بينها (٣١٪) يزيد عدد أفراد الأسرة فيها عن ١٠ أشخاص ، مما يوضح أن الأسر المقيمة فى هذه المناطق تزداد فيها معدلات الانجاب إلى حد كبير . وبالطبع يزيد عدد أفراد هذه الأسر عن المتوسط الحسابى العام لحجم الأسرة فى المجتمع المصرى (الجدول رقم ٢) كما أن البيانات الميدانية عن عدد أفراد الأسر فى العينة توضح أن عددهم ١٦٠٠ فرداً من الذكور والاناث (بما فيهم أرياب الأسر) ، وعليه يكون المتوسط الحسابى لحجم الأسرة فى العينة ٨ أفراد .

١ - ٢ = ٣ أما من حيث توزيع الأفراد فى هذه الأسر بحسب النوع ، فقد كانت نسبة الذكور (٥٤,٦٪) من الاناث مقابل (٤٥,٤٪) ، وبمقارنة هذا التوزيع فى المحافظة ، يتبين لنا أن نسبة الذكور فى محافظة الأسكندرية طبقاً للبيانات المتاحة فى سنة ١٩٩٢ كانت ٥١,٣٪ وهى نسبة قريبة من التوزيع على مستوى المجتمع المصرى ككل حيث نسبة الذكور فى مصر عموماً بلغت (٥١٪) أما نسبة الاناث بالإسكندرية فقد كانت (٤٨,٧٪) ، وفى الجمهورية عموماً كانت ٤٩٪ . وبناء على ذلك يمكن إدراك أن هناك إختلاف فى توزيع السكان بحسب النوع فى المناطق العشوائية بحى غرب حيث تزيد نسبة الذكور فيه عن النسبة العامة على مستوى المحافظة ، وأيضاً على مستوى المجتمع المصرى ككل . (الجدول رقم ٣) ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزى للسكان ، يتوقع أن يكون توزيع الذكور فى الإسكندرية فى يناير ١٩٩٥ بنسبة ٥١,٧٪ مقابل ٤٨,٣٪ للاناث بما يعنى إستمرار وجود

تباين بين نسب توزيع السكان بحسب النوع في المناطق العشوائية محل الدراسة في هي
غرب الاسكندرية . (٩)

١ - ٣ فئات السن

بدراسة توزيع سكان الاسكندرية بحسب فئات السن ، يتضح لنا طبقاً للبيانات
الرسمية أن فئة السكان ممن تقل أعمارهم عن ٦ سنوات تصل إلى (١٥,٦٪) ، مقابل
(٨٤,٤٪) تزيد أعمارهم عن ست سنوات ، منهم حوالي (١٣٪) في الفئة العمرية من ٦-
١٢ سنة) ، (٦٨,٥٪) في الفئة العمرية من (١٢ - ٦٥ سنة) ، وأخيراً هناك (٢,٨٪)
من هم أعلى من ٦٥ سنة . من هذا التوزيع يتبين أن (١٨,٤٪) على الأقل من سكان
المحافظة من بين فئات المعتمدين في إعالتهم على آخرين (أطفال وشيوخ في كبار السن) .
وهناك (٦٨,٥٪) على الأقل مسئولون عن إعالة أنفسهم وغيرهم .

١ - ٣ توزيع فئات السن بين أفراد الأسر في العينة

على الرغم من أن الباحث لم يعتمد فئات التوزيع المستخدمة في بيانات الجهاز
المركزي للإحصاء عند توزيع السكان في المناطق العشوائية ، إلا أن المقارنة بين التوزيع
المحلي والتوزيع على مستوى المحافظة يكشف عما يلي :

— أن نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في المناطق العشوائية في غرب
الاسكندرية (٤١,٩٪) ، مقابل (٥٨,١٪) موزعين على بقية الفئات العمرية
حتى فئة (٥٥-٦٠ سنة) .

— ومع اختلاف فئات التوزيع ، إلا أنه من الواضح ارتفاع نسبة الاعالة حيث
يتحمل (٥٨,١٪) من السكان إعالة أنفسهم وإعالة (٤١,٩٪) ممن هم دون
سن الخامسة عشرة. وهناك بلاشك اختلاف بين التوزيع العمري للسكان
(في عينة البحث) عن التوزيع العمري داخل محافظة الاسكندرية بوجه
عام .

— كذلك لوحظ أن نسبة من تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً - ضئيلة فهي لم تتجاوز في
نتائج الدراسة الميدانية (٣,١٪) ، الأمر الذي نستدل منه على أن سكان المناطق
العشوائية ممن هم في سن العمل والانتاج من الذين تقل أعمارهم عن ٥٠ عاماً -
آخذين في الاعتبار أن هناك (٤١,٩٪) ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً .

— وهذا يؤدي بنا إلى الاستدلال على أن هناك طلباً متزايداً لتوقعه للخدمات
والمرافق التي يشتد الطلب عليها لمواجهة إحتياجات الفئات العمرية الأقل

(الطفولة) وكذلك لرعاية الأمومة ، ومن بين أهمها خدمات الصحة والتعليم ورعاية الأمومة والطفولة والشباب ، وهو ما لم يتوفر بصورة كافية كما سيوضح لنا فيما بعد . الجدول رقم (٤)

١ - ٣ - ٢ توزيع فئات السن بين أرباب الأسر

إعتمدت الدراسة الميدانية أساساً على أفراد ممن هم فوق سن الخامسة والعشرين من أرباب الأسر ، ولذلك فإن توزيع أعمار هؤلاء بحسب الفئات العمرية يبدأ من فئة العمر (٢٥-٣٠ سنة) . وعلى أى حالى فإن نسبة أرباب الأسر ممن هم فوق سن الخامسة والثلاثين تصل إلى (٦٧,٥ %) مقابل (٣٢,٥ %) فى الفئة العمرية (٢٥ - ٣٥ سنة) وقد بلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن خمسين عاماً من أرباب الأسر (١٥,٥ %) . وعموماً فإن توزيع أرباب الأسر لا يبتعد كثيراً عن التوزيع العام للسكان فى المحافظة . (الجدول رقم ٥)

ثانياً : الحالة التعليمية ونوعية الحياة :

٢ - ١ . على الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة وحديثة عن توزيع السكان بحسب التعليم ، وأن أضر بيانات رسمية عن هذا التوزيع ترجع إلى بيانات التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ ، على الرغم من هذا ، نستطيع بالرجوع إلى هذه البيانات التوصل إلى أن نسبة الأفراد الأميين فى محافظة الإسكندرية تصل إلى (٣٣,١ %) ، كانت نسبة من يعرفون القراءة بين سكانها (٢٧,٤ %) ، أما نسبة المتعلمين تعليماً أقل من الجامعى فلم تتجاوز (٣١,١ %) وأخيراً تكون نسبة الحاصلون على التعليم الجامعى والعالى والأعلى (٨,٣ %) .

٢ - ١ وبمقارنة توزيع المستوى التعليمى بين سكان المحافظة ونسبتهم إلى المستوى التوزيعى بين سكان المجتمع المصرى ، يتبين أن نسبة الأمية بين مجموع سكان الجمهورية تصل إلى ٤,٤ % ، ويمثل سكان المحافظة إلى نسبة من يقرأون فى مصر (٧,٣ %) ، ونسبة الحاصلون على التعليم الأقل من الجامعى (٩,٣ %) والجامعيون (١٢,٣ %) وعموماً تقترب نسبة الأمية بين سكان المحافظة من نسبة (٣٣,١ %) .

* يقصد بالسكان الذين يشملهم التوزيع بحسب الحالة التعليمية ، للأفراد ممن هم فى سن عشر سنوات فأكثر وفقاً لتعداد سنة ١٩٨٦ ولد بلغ عددهم لى هذا التعداد بمحافظه الإسكندرية ٢٠٤٠٠٠ نسمة .

٢ - ١ - ١ الحالة التعليمية في المناطق العشوائية بين أرباب الأسر

كشفت الشواهد الميدانية للدراسة عن اختلاف المستوى التعليمي بين أرباب الأسر في عينة البحث بالمناطق العشوائية بحى غرب ، عن توزيع المستوى التعليمي بين سكان المحافظة بصفة أساسية . من ناحية أولى ، توضح البيانات التي يعرضها (الجدول رقم ٦) أن نسبة الأمية بين أرباب الأسر في العينة تبلغ (٤٩٪) ، وهي نسبة أعلى للأمية بين سكان المناطق العشوائية.. عن تلك التي عرضنا لها طبقاً لبيانات سنة ١٩٨٦ .

وعند مقارنة المستوى التعليمي التالي والتي تضم من يقرأون ويكتبون والحاصلون على تعليم أقل من المستوى الجامعي ، نجد أن نسبة أفراد هذه الفئة تصل إلى (٤٤,٥ ٪) ثم تأتي بعدهم نسبة الحاصلون على التعليم الجامعي وبلغت (٦,٥ ٪) . يتبين لنا من هذا التوزيع أن الحالة التعليمية لسكان المناطق العشوائية أكثر تدهوراً عن التوزيع بين بقية سكان المحافظة .

٢ - ١ - ٢ الحالة التعليمية بين أفراد الأسر في عينة البحث

لا تختلف نسب التوزيع كثيراً بين أرباب الأسر ، وبين نسب التوزيع للحالة التعليمية بين بقية أفراد أسرهم (الأفراد من سن عشر سنوات فأكثر وتتضمن الأبناء والزوجات) . والاختلاف في قيم النسب لبعض الفئات والمستويات التعليمية يمكن تبريره من خلال وجود فئات عمرية أهمها فئات الأبناء الذين يتوقع أن يكونوا قد حصلوا على فرص تعليمية ، فنسبة الأمية بين أفراد الأسر تصل إلى (٤٥,٧ ٪) وهي أقل بقليل عن النسبة ذاتها بين أرباب الأسر . ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، إذا أضيفت لنسبة فئة المتعلمون تعليماً أقل من المستوى الجامعي تصل إلى (٥٢,٥ ٪) ، وأخيراً كانت نسبة المتعلمون تعليماً جامعياً (١,٨ ٪) .

ونخلص من استعراض النتائج التي يعرضها الجدول رقم (٧) ، مع الجدول السابق الذي يعرض الحالة التعليمية لأرباب الأسر في العينة ، والمقارنة مع المستوى التعليمي بين سكان المحافظة إلى مجموعة من الملاحظات :

١ - هناك نسبة عالية للأميين في المجتمعات المحلية الهامشية (على الأقل) بين المناطق التي تمت دراستها ميدانياً . فالأمية مرتفعة بين السكان عموماً - وليس فقط بين أرباب الأسر (في الجدول رقم ٦) .

٢ - نسبة المتعلمون (الأقل من التعليم الجامعي بصفة عامة بين السكان في الأسر التي تمت دراستها كانت (٥٢,٥ ٪) ، بما فيها نسبة فئة من يقرأون

ويكتبون . مقابل نسبة (٤٤,٥%) بين أرباب الأسر وذلك لوجود أبناء لهذه الأسر من الذين حصلوا على تعليم قبل الجامعي .
٣ - أن إنخفاض نسبة المتعلمين جامعيا في الجدول رقم (٧) يعزى إلى أنه على حين كان هناك ١٣ رب أسرة من الحاصلين على تعليم جامعي بين (٢٠٠ مفردة) من عينية أرباب الأسر ، فإن عدد جميع الحاصلين على التعليم الجامعي بين أفراد الأسر في العينة لم يتجاوز ٢١ فرداً بما فيهم ١٣ من أرباب الأسر . ودلالة هذا الرقم إنخفاض عدد أبناء الأسر الذين يصلون إلى مرحلة التعليم الجامعي . وهكذا تصبح الحصيصة النهائية — عدم توفر فرص التعليم بالمستوى المناسب بين سكان المجتمعات المحلية العشوائية على نحو يعمل على زيادة نسبة الأمية فيها .

ثالثا : الظروف الاقتصادية ونوعية الحياة

٣ - من أهم السمات والخصائص البارزة للبلدان المتخلفة إنتشار الفقر بين عدد كبير من السكان ، ويعبر عن الفقر مظاهر أهم ملامحها عجز الأفراد عن مواجهة حاجات ومطالب الحياة اليومية وبقاء أعداد كبيرة من السكان أيضا يعيشون في ظروف حياة متدنية عند خط الفقر Poverty Line أو دونه في فقر مدقع لينتج أحوال معيشية سيئة متدنية ، ويزيد المشكلة نقائصا ، أن الفقر يصاحبه دائما في حالة البلدان المتخلفة سوء توزيع الدخل وانعدام المساواة وحيث قدر خط الفقر في سنة ١٩٨٥ وفقا لمعايير البنك الدولي للأشياء والتعمير بما يساوى ٣٧٠ دولاراً للفرد في السنة .

يتركز الفقر بصفة عامة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ، وقد قدر عدد الفقراء في سنة ١٩٨٥ بحوالى ١٠٥١ مليون نسمة ، وقد وصل الرقم إلى ١١٣٣ مليون نسمة في البلدان النامية . وتبرز البيانات الدولية أن شمال أفريقيا وجنوبها ومنطقة الشرق الأوسط كائنات تضم حوالى ٤٧,٦% من السكان يعيشون عند خط الفقر في سنة ١٩٨٥ . وهؤلاء يعيشون في مناطق وبيئات صحراوية وريفية ومدن (في أحياء هامشية) لا تتوفر للعالية منهم فرص عمل مستمرة أو مستديمة ، وليست مناسبة من حيث الدخل الذى تدره عليهم . ويضاف إلى الصورة أن هؤلاء السكان يعيشون في ظروف لا توفر لهم سلطة - أو - قدرة للأحاطة بظروف الحياة ومتطلباتها حيث يكافح الفقراء للحصول على مستوى الحد الأدنى للحياة عند مستوى الكفاف ، ويصحب

ذلك تدنى فرص السكان فى الحصول على التعليم وفرص العمل لهم ولأبنائهم ، ويزيد الأحوال سوءاً عدم وصول شبكة الأمن الاجتماعى وما يعتمدها من إنخفاض مخصصاتها المالية بما يؤدى إلى عدم وصول قنواتها إلى الفقراء . ومع الوقت يدفع الفقراء فاتورة ارتفاع الأسعار ويعيشون فى ظل مخاطر التهديد الدائم بالحرمان وإنخفاض المعيشة مع ندرة ما يحصلون عليه من السلع والخدمات .

٣ - ١ الظروف الاقتصادية فى المجتمع المصرى (الدخل)

تصنف مصر إقتصاديا ضمن مجموعة بلدان الاقتصاديات منخفضة الدخل التى تضم (٥١ دولة) من بينها فى أفريقيا أثيوبيا وأوغندا والسنغال والكونجو ، وفى آسيا قيت نام ، بنجلاديش ، طاجيكستان ، أوزبجان ... إلخ ووفقا للتقارير الدولية كان نصيب الفرد فى هذه البلدان من الناتج القومى الأجمالى ٧٢٥ دولار سنويا . فى عام ١٩٩٤ - أو أقل من ذلك ، أما فى سنة ١٩٧٩ ، فقد كان نصيب الفرد من الدخل القومى بالأسعار الجارية بالجنية المصرى - كان نصيب الفرد ٣٦٣,٣ جنيها ، ارتفع إلى ٤٠٧,٢ جنيها فى العام الحالى ١٩٨١ / ٨١ ، ثم يصل إلى ٨٩٢ جنيها فى العام ١٩٨٦ / ٨٥ .

كان رقم تكلفة المعيشة فى المجتمعات المصرية فى مصر بلغ وقتها ٧٨١ جنيهاً وفقا لأسعار سنة ١٩٦٧ / ٦٦ . ١١١ كان منخفضوا الدخل لا يقل عددهم فى مصر خلال هذه الفترة عن ٤٠٪ من السكان ، وكانت نسبة كبيرة من السكان فى سنة ١٩٨٦ خارج قوة العمل . وفقا للتقارير الدولية ، أصبح نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى فى مصر ٧٢٠ دولاراً فى سنة ١٩٩٤ ، فى وقت كانت قيمة ذلك النصيب فى الجزائر ١٦٥٠ دولاراً ، وفى تركيا ٢٥٠٠ دولاراً ، والمكسيك ٤١٨٠ دولاراً ، والمملكة العربية السعودية ٧٠٥٠ دولاراً ، أما فى فرنسا، فقد كان متوسط نصيب الفرد ٢٣٤٢٠ دولار ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٨٨٠ دولاراً. (١٠)

٣ - ١ - ١ توزيع الدخل بين أرباب الأسر فى المناطق العشوائية

سكان المناطق العشوائية أغلبهم من الفقراء منخفضى الدخل من الذين يعملون بصفة أساسية فى أنشطة لا تدر دخلاً مناسباً لمواجهة مطالب الحياة ، فمعظمهم طبقاً لعدد من الدراسات السابقة من الباعة الجائلين وعمالة الخدمات وممن يعملون بأعمال هامشية وطفيلية جاء معظمهم من قرى ومناطق مجاورة . (١١)

وعندما نعرض للصورة العامة لتوزيع الدخل بين أرباب الأسر فى عينة البحث فى المناطق العشوائية ، فسوف نلمس على الفور مدى إنتشار الفقر بين الأسر التى تعيش

في هذه المجتمعات . فهناك أسر تعيش على دخل شهري يصل إلى ٢٠٠ جنية شهري ونسبتهم (٥٠,٥%) أما الأسر التي تعيش على دخل شهري يقع بين ٢٠٠ جنية - ٥٠٠ جنية فإن نسبتهم تصل إلى (٣٣,٥%) ، أما الأسر التي تعيش على دخل يزيد عن ٥٠٠ جنيها شهريا فلم تتجاوز نسبتها (٢٦%) من بينهم (٦%) يعيشون على دخل ٦٠٠ جنية فأكثر . (الجدول رقم ٨) . وجميع هذه النسب تعتبر دون خط الفقر .

٣ - ٢ العمل والنشاط الاقتصادي في المناطق العشوائية

مما لا شك فيه أن هناك ارتباط بين الدخل ونوع العمل والنشاط الاقتصادي للأفراد. وتكشف البيانات الميدانية التي توصلنا إليها في هذه الدراسة عن إشتغال أغلب السكان بأنشطة وحرف لاتدر دخولا كافية ، وهذا يتفق بالطبع مع الظروف والخصائص التي عرضنا لها (التعليم - الدخل ...) ، ويبدو ومن البيانات التي يعرضها الجدول رقم (٩) الذي يوزع أرباب الأسر بحسب المهنة والنشاط الاقتصادي ، أن أغلب أرباب الأسر في العينة من العمال والمستخدمين والحرفيين ومن يشتغلون في أعمال هامشية وغير مستديمة معظمهم بدون عمل محدد ثابت ، فقد كانت نسبة هؤلاء (١٨,٥%) مقابل (١٤,٥%) يعملون كموظفون في أعمال إدارية وأعمال مهنية فنية وتخصصية ، وأيضا (٤%) من أرباب الأسر المتقاعدين عن العمل .

٣ - ٢ - ١ ولقد تبين لنا أن ١٩% رب أسرة من أفراد العينة لم يسبق لهم ممارسة أي نشاط مهني / حرفي قبل نزوحهم إلى المناطق العشوائية بحى غرب . وباستعراض البيانات الميدانية التي توفرت لدينا في هذه الدراسة ، نلاحظ أن معظم الحرف والأنشطة التي إشتغل بها أرباب الأسر حتى قبل نزوحهم إلى هذه المناطق لم يطرأ عليها تغيير واسع المدى / حيث تبلغ نسبة المشتغلون بالأعمال الحرفية وأعمال الخدمات (٥٥%) من أرباب الأسر ، كذلك كان هناك (١٢,٥%) ممن يعملون في أعمال إدارية وكتابية ومهن متخصصة ، وأخيراً كان هناك (١٣,٥%) ممن ليس لهم عمل ثابت ومحدد . (الجدول رقم ١٠) ، وكان هذه الظروف التي يعملون بها سواء من حيث أنواع الأعمال والحرف التي يشتغلون بها وبالتالي الدخول التي تدرها ، لم تتغير إلى حد محسوس أو ذو أهمية خلال السنوات الماضية .

* قيمة الدخل الشهري هنا هي قيمة الدخل الاجمالي للأسرة بما فيها الدخل المتولد عن ناتج عمل رب الأسرة والابناء (إن وجد) ، إضافة إلى أى مصادر أخرى تكرر للأسرة .

٣ = ٣ يبدو من خلال النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة الحالة أن سكان المناطق المعروفة " بالعشوائية " سيظلون كذلك ، يشاركونهم فقراء الريف والمدن بصفة عامة ، يعيشون على حافة الفقر ، مستمرين في البحث عن إشباع أو حتى أقل ما يمكن الوصول إليه لمواجهة حاجاتهم الفسيولوجية ، وأن حاجاتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية تعبر عن اهتمام مفرغ من أى مضمون حقيقى لدى النخبة (المتقنين والسياسيين) فكيف يكون الأمر فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية؟ ١١ والباحث فى نظريته هذه ، لا ينطلق من مزاعم أيديولوجية ، أو نزعة عاطفية ، أو أحكام وهمية مطلقة ، فلقد أكدت النتائج الميدانية فى هذه الدراسة على صحة ما يذهب إليه وعلى نحو ما سيتضح لنا من إستعراض بيانات (الجدول رقم ١١) .

٣ = ٣ = ١ أشار الباحث فى وضع سابق إلى أن أحد أساليب قياس نوعية الحياة أن نعتمد على رأى السكان أنفسهم - إلى جانب المؤشرات الموضوعية ، وعلى الرغم مما يقال عن أن رأى السكان قد يكون متحيزاً - أو متخيراً غير ثابت تفحصه الدقة الموضوعية أو الصدق والثبات (بالمعنى المنهجي للقياس) ، إلا أن وجهة نظر هؤلاء السكان تظل معبرة عن الحالة الفعلية كما يراها أصحاب الحاجة . لقد كشفت بيانات الدراسة ، عن سمات أساسية ، هى فى أغلب الأحوال سمات وخصائص تدنى مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، وهى من وجهة نظرنا السمات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر الفقيرة .

فالانتماء إلى أسر فقيرة كبيرة العدد يعولها فرد واحد هو أحد الوالدين فى أغلب الأحوال ، ووجود أفراد يعيشون فى حالة بطالة أو فى أعمال غير مستقرة فضلاً عن عدم تأمين الدخل ، ووجود أفراد فى سن كبيرة ، كما أن نسبة كبيرة من السكان ينقصهم التعليم ، مع العجز عن حصولهم على دخول مناسبة لتغطية مطالب الحياة خصوصاً بين المسنين والشيوخ والنساء والأطفال ، هذه السمات العامة يزيد من حدة آثارها الضارة قصور الخدمات العامة والمرافق هى بعينها سمات الفقر والمعاناة وإفتقار الناس إلى أبسط الحقوق . ٣ = ٣ = ٢ وفى (الجدول رقم ١١) يصف أرباب الأسر ظروف حياتهم السابقة (حتى قبل النزوح إلى المناطق العشوائية التى يعيشون بها الآن ، يصف ٦٤٪ منهم أحوال أسرهم الاقتصادية (معبرا عنها بالدخل الشهرى بأنها كانت ظروفياً غير مناسبة (بمعنى إنخفاض الدخل الشهرى وعدم تناسب حاجات الأسرة ، وفى المقابل لم يكن هناك إلا ٣٦٪ من أرباب أسر العينة الذين اعتبروا أن أسرهم كانت

تعيش في ظروف إقتصادية مناسبة ، من بينهم ٣٢,٥% أشاروا إلى أن ظروفهم مناسبة إلى حد ما ، بينما ٣,٥% هم الذين أكدوا على أن ظروفهم الإقتصادية كانت مناسبة .

٣ - ٣ - ٣ أما ظروف أسرهم السكنية ، فقد كانت متدنية غير مناسبة وفقا للبيانات التي يعرضها (الجدول رقم ١١) ، لدينا هنا ٧٣,٥% من أرباب الأسر في العينة أكدوا على ذلك ، مقابل ٢١,٥% فقط أشاروا إلى أن ظروفهم السكنية مناسبة (منهم ١١,٥%) يقولون أنها كانت مناسبة إلى حد ما .

٣ - ٣ - ٤ أما عن توفر الأعمال أو الحرف (النشاط إقتصادى) في ظل ظروفهم السابقة قبل الانتقال إلى مجتمعاتهم الحالية ، فلم تكن أسعد أو أحسن حالا ، إلا أنها لم تكن أسوء بكثير (كما تبين في الظروف السابقة) ، وحوالى ٤٩% من أرباب الأسر وصفوا هذه الظروف بأنها غير مناسبة مقابل ٥١% إعتبروا أنها مناسبة .

٣ - ٣ - ٥ وعندما تنتقل إلى مدى توفر المرافق والخدمات في البيئة التي كانوا يعيشون فيها من قبل ، ترتفع نسبة الأحوال السيئة بقصور المرافق والخدمات وهناك ٦٩% من أرباب الأسر أكدوا على ذلك . مقابل ٣١% أكدوا بأنها كانت مناسبة ومتوفرة . وليس في النتائج السابقة تناقضن ، فحتى بافتراض أن معظم هؤلاء السكان نزحوا من أحياء فقيرة هامشية في المدينة ، فإن هذه المناطق - قد تكون مزودة بالخدمات والمرافق (حتى ولو كانت قاصرة عن الوفاء بحاجات السكان) ، وهذا بلا شك - وضع أفضل من إفتقادها تماما ، وكان سكان المناطق (المجتمعات المحلية العشوائية) قوم بلا حقوق تجاه مجتمعهم وهو ما لا يبعد عن الحقيقة الامبيريقية التي أكدت عدم توفر المرافق في كثير من هذه البيئات .

وعلى أى حال ، فإن نوعية حياة الناس ، ترتبط إلى حد كبير بدخلهم وثروتهم ، ومدى توفر الأمن ، وفرص وصول السلع والخدمات الإجتماعية لهم ، مما يؤثر في النهاية على مستوى معيشتهم ، فهل كان لرياح التغيير التي هبت على المجتمع المصرى خلال حقبة ما سمي بالإنفتاح الإقتصادى آثار مواتية على نوعية الحياة لهؤلاء السكان ، وهل أحدثت الإصلاحات الإقتصادية الانفتاحية وترك قوى السوق الأقتصادية تقوم بفعالها على هؤلاء السكان في المناطق العشوائية ، ورفع دعم الدولة وتدخلها لصالح الفقراء الذي كانت تقوم به من خلال إعادة توزيع الدخل ودعم الأسواق وخصوصا سوق العمل

وتوفير السلع والخدمات والمرافق ، هل كان لذلك كله أثراً مواتياً على نوعية الحياة في المجتمعات الفقيرة الهامشية منها والعشوائية؟

ونختتم هذا الجزء من الدراسة بالاجابة عن ذلك التساؤل المشروع بأن النتائج التي توصلت إليها بالفعل - لم تقدم مؤشراً إيجابياً يدل على تحسن الأحوال المعيشية لسكان المناطق العشوائية ، إن رفع الدعم عن السلع الأساسية والسياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تدعيم نوعية الحياة لدى سكان المجتمعات المحلية الفقيرة وفي ظل سياسات الحرية الاقتصادية ، يؤدي من وجهة نظرنا إلى هدر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتنقل الإنسان من حالة التمتع بهذه الحقوق إلى حالة الحرمان ، مما يزيد من التساؤلات حول مصداقية السياسات الانفتاحية ويجعلنا نرفع تساؤلاً مشروعاً آخر ، وهو إذا لم تكن السياسات الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف إجتماعية تحقق الرفاهية للناس ؟ فإلى من تتوجه هذه السياسة ؟

هل تظل مجرد أدوات موجهة لحرية تداول النقد وإنتقال الرساميل بين الدول الغنية وإستنزاف الدول الفقيرة وتحويلها إلى أسواق إستهلاكية للاقتصاد الرأسمالي العالمي والشركات عابرة القارات الوافدة عبر مظلة فتح الحدود للإستثمار الأجنبي ، وإذا لم يكن ذلك الإستثمار موجهاً كى يصب في شرايين الاقتصاد الوطني ، فما هي نتائجها الفعلية عندما يعجز النظام الاقتصادي المحلي (الوطني) عن الوفاء بحاجات السكان - وخصوصاً السكان الفقراء (الأغلبية)؟

إن هذه الأوضاع الاقتصادية المتدنية ، تترك بصماتها على بقية الحاجات نتيجة لعدم توفر الحاجات الغذائية ومظاهرها مثل إنتشار أمراض سوء التغذية ، وإرتفاع وفيات الأطفال ، وزيادة الفجوة الغذائية ، مع التناقص المستمر في إنتاج الغذاء ، وإرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية، نتيجة لزيادة الطلب على المواد الغذائية (الغلال - السكر - اللحوم ... الخ) والذي تشير التقارير الدولية إلى أنها تمثل (الفجوة الغذائية) مقدرة بالسعرات الحرارية المستهلكة التي تزداد عمقا في الوطن العربي (في بلدان كالجنازير والعراق والأردن وموريتانيا والصومال والسودان واليمن ، وحيث يتوقع أن تدخل مصر ضمن هذه المجموعة . (١٢)

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية الحالية فيما يتعلق بنوعية حياة سكان المجتمعات العشوائية في مدينة الاسكندرية تحدد لنا ما يمكن القول معه بأنها حياة الحرمان الكامل Total deprivation ، هذا الحرمان محصلة نهائية لحقائق شريرة

متداخلة تعمل مع بعضها منتجة لظروف ومستويات معيشة متدنية شديدة متأثرة تحمل في طياتها انخفاض الدخل والثروة، وسوء التغذية وعدم مناسبة المسكن وسوء توفير التسهيلات الضرورية وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الانجاب وتفشي البطالة . هذه الظروف مجتمعة تشكل البيئة الفيزيائية والاجتماعية التي يعيش فيها سكان المجتمع العشوائى فى حضر مصر كما أسفرت عنه هذه الدراسة لعشوائيات الاسكندرية . (١٤)

===== الفصل الرابع =====

سكان المجتمعات العشوائية

نوعية الحياة : المسكن والإقامة

أولا : السكان قبل نزوحهم إلى المناطق العشوائية

ثانيا : ظروف الإقامة الجديدة

يعالج الباحث في هذا الجزء من الدراسة محوراً أساسياً يبرز نوعية الحياة في المجتمعات العشوائية ، وهو الذى يتصل مباشرة بأوضاع السكن والاقامة في هذه المجتمعات والتي تعتبر من أعقد مشكلات المناطق العشوائية ، بل وأهمها ، فهي تتصل بتوفر المرافق العامة وظروف السكن والاقامة ، وبالطبع هناك انعكاسات أساسية لهذه الأوضاع على نوعية الحياة ، بل والظروف الصحية ومدى انتشار الأمراض وأنواعها ... إلخ وقد سبق أن أشار الباحث إلى أن أغلب المجتمعات التي نزلت إلى ما يعرف بالمناطق العشوائية ظهرت هناك بحثاً عن مسكن ، أو محل لنشاط أو عمل حرفي . من هنا تصبح مسألة السكن والاقامة محوراً أساسياً لأي دراسة موضوعية عن المناطق العشوائية ، وهي المسألة التي نعالجها في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

أولاً: الأحوال العامة للسكان قبل نزوحهم إلى المناطق العشوائية

١ - مواطنهم الأصلي

اتفقت النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ، من حيث تحديد الموطن الأصلي لسكان المناطق العشوائية بمدينة الإسكندرية ، وإظهار حقيقة أنهم (السكان) يمثلون نوبات هجرات وافدة على المدينة سكنت حافتها وأطرافها ، كما أنها ضمت وافدين لفظتهم المدينة من الداخل من ذوى الدخول المتدنية والحرف الهامشية والطفيلية ، وحيث إستقبلت المدينة وفقاً لتعداد سنة ١٩٨٦ أعداداً كبيرة من المهاجرين ، وتركز أغلبهم في أحياء الأطراف ، وقد تحولت هذه الأطراف إلى نمط السكن العشوائي ، وظلت هذه المناطق ذات جذب سكاني شديد ، الأمر الذى يعنى أنها أسهمت بالدور الأكبر في ظهور المناطق العشوائية (١٣) .

١ - ١ ومن حيث الموطن الأصلي لأرباب الأسر في العينة ، تبين أن ٤٤٪ منهم نازحين من أحياء شعبية قديمة بمدينة " الإسكندرية " ، يضاف إليهم ٢١٪ ينتمون إلى مناطق تقع على أطراف المدينة . ولقد إتضح أن هناك ٣٢٪ من بين أرباب الأسر في العينة ينتمون إلى مناطق ريفية - قروية من محافظات الوجه البحرى (١٨٪) ، وقرى بمحافظات الوجه القبلى (١٤٪) وهناك ٣٪ على الأقل من مناطق ساحلية وصحراوية . وعلى هذا ، فإنه من الواضح أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر (٦٥٪) في العينة - لفظتهم أحياء المدينة المزدهمة - وأتوا إلى المناطق الطرفية حى العامرية (حى غرب) بحثاً عن مسكن جديد . (الجدول رقم ١٢)

١ - ٢ أعمار أرباب الأسر عندما نزحوا للمناطق العشوائية

سبق أن أشرنا إلى أن عينة الدراسة الميدانية (عتمدت على مبحوثين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما لكل مبحوث ، وتكشف النتائج الميدانية التي يعرضها (الجدول رقم ١٣) الذي يوزع أرباب الأسر في العينة بحسب أعمارهم عندما نزحوا إلى مناطق (مجتمعات الدراسة) ، أن ٢٢,٥٪ منهم كانت أعمارهم تقل عن ٢٥ عاما ، من بينهم ١٠٪ على الأقل كانت أعمارهم أقل من عشرين عاماً . وإعتباراً من بداية فئة العمر (٢٥ - ٤٥) ، يتبين لنا أن هذه الفئة العمرية ضمت أعلى نسبة من أرباب الأسر من حيث أعمارهم عند نزوحهم إلى المناطق العشوائية ، ونسبة هذه الفئة ٧٠٪ من مجموع أفراد العينة ، ولا غرابة في ذلك ، فمعظم النازحين إلى هذه المناطق كانوا متزوجين يبحثون عن مقر لسكن وإقامة أو عمل ، وبالتالي فإن هذه الفئة العمرية تشمل الأفراد الذين هم في حاجة إلى الحراك المكاني بحث عن ظروف عمل أو سكن مناسبة . وأخيراً نلاحظ أن ٧,٥٪ من المبحوثين ممن تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة .

١ - ٣ الحالة الزوجية لأرباب الأسر عندما نزحوا للمناطق العشوائية

كشفت النتائج الميدانية عن أن نسبة كبيرة (٦٢,٥٪) من أرباب الأسر في العينة كانوا متزوجين عندما نزحوا إلى المناطق العشوائية ، مقابل ٣٧,٥٪ كانوا من غير المتزوجين (وقد عرفنا من الجدول السابق أن ١٠٪ منهم كانت أعمارهم أقل من ٢٠ عاماً) . وتتفق هذه النتائج مع ما سبقنا الإشارة إليه من أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر في الفئة العمرية (٢٥ - ٤٥ سنة) وهي الفئة التي تضم المتزوجين بصفة عامة (الجدول رقم ١٤) .

١ - ٤ مدة إقامة أرباب الأسر في مجتمع البحث

يعرض (الجدول رقم ١٥) توزيع المبحوثين بحسب مدة إقامتهم في المناطق العشوائية المبحوثة في حي غرب الاسكندرية .

(وقد سبقنا الإشارة إلى أن هؤلاء قد تم إختيارهم بطريقه العشوائية والصدفة ممن قبلوا التعاون مع الباحث) .

وتظهر النتائج التي يعرضها الجدول أن (١٩٪) من المبحوثين من أرباب الأسر - مضى على إقامتهم هنا أقل من ٥ سنوات (إلا أنهم جميعا يعتبروا سكانا منذ ٣ سنوات فأكثر . وهكذا يتبين لنا أن ٨١٪ من المبحوثين مضى على إقامتهم في المناطق العشوائية بحي غرب مدناً تتراوح بين ٥ سنوات وأقل من ١٠ (٢٩,٥٪) ، كما أن ١٨٪ عاشوا هنا لمدة تتراوح بين ١٠ - ١٥ سنة ، وهناك ١٩٪ مضى على تزوجهم (١٥ - ٢٠ سنة) ، وأخيراً نجد أن نزوحهم (١٤,٥٪) عاشوا هنا لفترات تقع ما بين (٢٠ - ٢٥ سنة) .

١ - ٥ الأسباب المباشرة للنزوح إلى المناطق العشوائية

تشير النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة ، إن ١٨,٥ ٪ من أرباب الأسر نزحوا إلى المنطقة بحثاً عن ظروف عمل مناسبة ، كما أن ٥٩ ٪ كانوا يبحثون عن مسكن مناسب ، وأن ٨٤ ٪ من أفراد العينة أشاروا إلى إستحالة وصعوبة معيشتهم في المساكن التي كانوا يقيمون بها أصلاً مما إلى دفعهم للبحث عن مناطق سكنية جديدة ، وإضافة لما سبق فإن وجود أقارب لبعض أرباب الأسر وهم يعيشون في المنطقة (٢٥ ٪) كان سبباً شجعهم للبحث عن مقر إقامة جديد ، وأخيراً نلاحظ أن (٢١,٥ ٪) من أرباب الأسر أشاروا إلى أنهم هاجروا للمنطقة بحثاً عن مقر إقامة قريب من مكان العمل ، وهناك ٩ ٪ أشاروا إلى أسباب أخرى (يلاحظ أن بعض الآراء قد تضمنت وجود أسباب متعددة أي أكثر من سبب من الأسباب السابق الإشارة إليها) (الجدول رقم ١٦) ويعنى هذا بوضوح أن البحث عن مسكن للمعيشة في ظروف أفضل كان الدافع الأساسي إلى جوار وجود دوافع أخرى مساعدة .

١ - ٦ ظروف الإقامة قبل نزوح السكان إلى المناطق العشوائية

يبدو من البيانات التي يعرضها (الجدول رقم ١٧) الذي يوزع أرباب الأسر في العينة بحسب ظروف السكن والإقامة قبل نزوحهم إلى المناطق الجديدة ، أن هناك ٩٠ ٪ من أرباب الأسر أشاروا إلى أنهم كانوا يعيشون في ظروف إقامة غير مناسبة . أما عن أسباب عدم مناسبة مساكنهم فإنها تراوحت بين عدم مناسبة المسكن من حيث المساحة (٧٢,٢ ٪) ، عدم مناسبة التهوية في المسكن (٦٦,٦ ٪) ، عدم توفر الصرف الصحي (٦٨,٨ ٪) ، عدم توفر مصادر الكهرباء (٧٨,٨ ٪) قدم المبنى (مقر السكن وضعف بناءه) (٨٨,٨ ٪) ، وعدم توفر مصادر لمياه الشرب (٩٢,٧ ٪) . وهكذا تتضافر مجموعة العوامل التي تتسبب في دفع هؤلاء السكان للنزوح إلى خارج إقامتهم الأصلية ، وهي بصفة أساسية ظروف البحث عن سكن وإقامة ، والبحث عن عمل ، تفادياً لظروف إقامة سيئة .

١ - ٧ وجود الأقارب ومدى صلتهم بالنزوح للمناطق العشوائية

مما يلتفت الانتباه في النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، أن بعضاً من أسباب تزايد السكان في المناطق العشوائية الهجرة والنزوح إليها وتزويدها بسكان جدد ، بتأثير النسق والملاقات القرابية على قرارات بعض من الفازحين الوافدين الجدد ، فلقد تبين من البيانات الميدانية أن ٣٦,٥ ٪ من أرباب الأسر المبحوثين لهم صلات قرابية مع سكان نزحوا قبلهم إلى المناطق العشوائية موضوع الدراسة ، مثل الآباء وأبناء العموم وغيرهم ،

ومن بينهم من إرتبطوا مع أقارب بصلات المصاهرة والنسب والتزاوج . ويبدو أنه من بين من كان لهم أقارب من سكان المنطقة ، وعددهم ٧٣ مبحوثا ، كان تأثير واضح فى إنتقال ٧٩,٤٪ للأقارب ليعيشوا فى المناطق الجديدة (الجدول رقم ١٨ - ١٩) .

وبناء على الشواهد السابقة ، نستطيع الحكم باطمئنان وثقة إلى أن وجود أقارب من المهاجرين الوافدين الأول إلى المناطق العشوائية كان سببا لتشجيع للنزوح إليها أعداد جديدة إليها، لكن ذلك لا يعنى انه سبب أساسى ، فالظروف غير المواتية الاقتصادية ، وعدم توفر المرافق والخدمات ، وظروف السكن السابقة غير المواتية ، والبحث عن عمل مناسب ... كل هذه الظروف تعتبر أسباباً أخرى تدفع بعض السكان للنزوح إلى المناطق العشوائية ، هذا فضلا عن عوامل أخرى أهمها تدنى الظروف الاقتصادية وعدم توفر فرص عمل مدرة للدخل ، وصعوبة إقامة هؤلاء السكان فى الأحياء السكنية بالمدينة ، كل هذه الظروف، تعتبر أسباباً أساسية أو ثانوية دافعة للهجرة والنزوح إلى المناطق العشوائية.

ثانيا : ظروف الإقامة فى المناطق العشوائية

٢ - ١ كيف تعرف أرباب الأسر على مناطق الإقامة الحالية

نرح (٤٩٪) من أرباب الأسر فى العينة مع أسرهم إلى المنطقة ، وبالتالي فإن معرفتهم بالمنطقة إنما هى جزء من معرفة الأسرة وهى نسبة عالية على أى حال تقترب من نصف عدد أرباب الأسر . ويبدو أن نسبة مساوية أخرى (٤٩٪) كان لزملاء العمل دور فى تعريف بعض أرباب الأسر من عينة البحث على المنطقة قبل أن ينتقلوا إليها ، ومن مصادر المعرفة ، الأخرى هناك (٢٤٪) من العينة تعرفوا على المنطقة من الجيران الحاليين ، ونسبة أخرى مماثلة (٢٤٪) تعرفوا على المنطقة بالصدفة ، وهناك نسب أقل ، تعرفوا عن طريق الأقارب (٢٠٪) ، أو جيران سابقين (١٧,٥٪) ، أو السماسرة (١٥٪) . وأخيرا نجد أن (٣٧,٥٪) من المبحوثين لم تكن لديهم معلومات سابقة عن المنطقة ، وهكذا توضح البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ٢٠) أن هناك معرفة من مصادر متعددة أدت إلى مساعدة المبحوثين على إتخاذ قرار النزوح إلى المنطقة .

٢ - ٢ كيفية الحصول على المسكن

إذا كانت هناك مصادر متعددة للوصول إلى المعلومات الخاصة بالمنطقة التى نرح إليها الوافدون الجدد ، فإن حصولهم على مساكنهم أيضا تم عبر مصادر متعددة ، الأمر الذى يعنى أن نسق العلاقات الاجتماعية بين السكان هنا - له تأثير فعال ، فالجيران والأقارب وزملاء العمل يمثلون مصدراً أساسياً يمكن من خلالها الوصول إلى المسكن الحالي للمبحوث (٢٠٪ ، ٢٣,٥٪ ، ١٤٪) على التوالى . أما النسبة الأعلى فقد كانت

(٥٩٪) ، بمعنى أن هناك (٥٩٪) من أرباب الأسر في العينة توصلوا إلى مسكنهم بالبحث والتحرى والاتصال بأصحاب العقارات ، أما سمسرة العقارات فلم يكونوا مصدرًا للحصول على المسكن إلا لدى (١٨,٥٪) فقط . وهناك (٣٤٪) من المبحوثين أشاروا إلى أن مسكنهم يقيمون فيه من قبل مع أسرهم (بمعنى أنهم عندما نزحوا إلى المنطقة . كانوا بصحبة أسرهم ، وبالتالي فهم لم يبحثوا عن مسكن بأنفسهم ، هكذا يتبين لنا أن العلاقات مرة أخرى - لعبت دوراً ملحوظاً في تعريف السكان على منطقة الإقامة وحصولهم على مقر للسكن . (الجدول رقم ٢١)

٢ - ٣ السكن والإقامة

ننتقل الآن إلى مسألة الإقامة في المناطق العشوائية وهي كما ذكرنا سابقاً واحدة من أهم محاور قياس نوعية الحياة .

٢ - ٣ - ١ يعيش السكان في مساكن تم إنشاؤها خلال فترات حديثة نسبياً (ما بين سنتين إلى حوالي ٢٥ عاماً) . ويعتبر بعض أرباب الأسر في عينة البحث أن مساكنهم قديمة رغم أن عمرها يتراوح بين ١٠ سنوات إلى حوالي ٢٥ سنة ، وكانت نسبة هؤلاء (٢٨,٥٪) ، وعموماً فإن النسبة الأكبر من أرباب الأسر يعيشون في مساكن تعتبر حديثة نسبياً من (٢ - ١٠ سنة) والنسبة هنا تصل إلى (٧١,٥٪) من بينهم (٣١٪) يقيمون في مساكن تراوح تاريخ إنشاؤها بين (٢ - ٥ سنة) . وبالتالي فإن معظم المساكن الحديثة تدل على أن العمر الزمني لظهور العشوائيات في حي غرب الاسكندرية أيضاً حديثة .

٢ - ٣ - ٢ أما عن مواد البناء فهي التي تحدد نمط البناء السائد في المناطق العشوائية ، فنسبة قليلة من المساكن استخدم فيها الخرسانة (١٤٪) ، أما الطوب الأحمر والحجارة (٢٨,٥٪) ، الطين والخشب والصفائح والمواد الأخرى (٥٧,٥٪) . ومن ناحية أخرى لاحظ الباحث خلال الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المساكن خصوصاً في المناطق الموازية لحرم السكة الحديد والمجاورة لمنطقة غيط العنب ومأوى الصيادين وغيرها - عبارة عن أكشاك ومباني (عشش بنيت من أي مواد وقعت تحت يد السكان - مزارعة متلاصقة بدون أي خدمات أو مرافق ، تتعدم فيها تسهيلات الحياة من المياه والصرف الصحي ، وهذا إلى جانب منازل شيدت من الطوب الأحمر والحجارة .

٢ - ٣ - ٣ وإذا كانت أغلب المساكن مشيدة على هذا النحو ، فأغلبها أيضاً من طابق واحد أو طابقين ، حيث لا تتحمل مواد البناء التي أشرنا إليها مباني متعددة

الطوابق ، ويشير (الجدول رقم ٢٢) ، إلى أن (٣٣,٥ ٪) من المباني السكنية التي يقيم فيها أرباب الأسر تتكون من طابق واحد ، وهناك (٣٩ ٪) يقيمون في مساكن من طابقين ، أما المباني التي تتكون من ثلاثة طوابق فأكثر فهي لا تتجاوز نسبة (٢٧,٥ ٪) ، كذلك نلاحظ. أن المساكن ضيقة قليلة الحجرات في الأغلب ، فلدينا (٣٤ ٪) من العينة يعيشون مع أسرهم في مساكن من حجرة واحدة ، وعندما نضيف إليهم أرباب الأسر الذين يعيشون في مسكن يتكون من حجرتين ، عندها نستطيع القول بأن ظروف المسكن (الإقامة) في المناطق الهامشية متردية ، وذلك لأن (٧٨,٥ ٪) من أرباب الأسر في العينة أوضحوا أنهم يعيشون هم وأسرهم في مساكن ذات الحجرة أو الحجرتان ، ولنا أن نتصور كيف يعيش هؤلاء بأسرهم الكبيرة الحجم في مساكن ضيقة قليلة الحجرات صغيرة المساحة . ولعل ذلك يذكرنا مرة أخرى بارتفاع نسبة الكثافة السكانية في المناطق العشوائية وفي حي غرب على وجه العموم والتي تصل إلى ٢٩٥٣٢ نسمة / كم^٢ ، فما بالنا بالكثافة السكانية في المناطق العشوائية بالحي . ولقد كان هناك عدد محدود من أرباب الأسر سعداء الحظ الذين يعيشون في مساكن من ثلاث حجرات أو أكثر من أربع حجرات ، ولم تتجاوز نسبة هذه الفئة من أرباب الأسر (٢١,٥ ٪) .

٢ - ٣ - ٤ يعرض (الجدول رقم ٢٣) بقية وصف ظروف الإقامة في المناطق العشوائية ، حيث يتبين أن أغلب السكان من المستأجرين ٦٩ ٪ مقابل ٣١ ٪ من أرباب الأسر يمتلكون مساكنهم .

أما إذا إنتقلنا إلى مدى توفر التسهيلات والمرافق العامة في المسكن فسوف تكتمل صورة المسكن للمواطن الذي قدر له أن يعيش في هذه المناطق .

* يعتمد السكان في أغلب هذه المناطق على مصدر مياه (حنفية مياه عامة) تذهب إليها السيدات والفتيات والصبية الصغار يحملون ما لديهم من أواني لنقل وتخزين المياه التي يستخدمونها في حياتهم اليومية ، ونسبة أرباب الأسر الذين أشاروا إلى هذه الصورة (٥٠,٥ ٪) مقابل (٤٩,٥ ٪) توفر لديهم مياه شرب من مصدر مشترك مع جيرانهم .

* صورة سوف نظل في عمق ذاكرة مرابن المجتمع العشوائي عن نوعية الحياة في مدينة الاسكندرية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين (١١) .

* أما عن الصرف الصحي ، فمن المرجح أنه لا يوجد قنوات تصريف عامة في أغلب المناطق العشوائية ، وأرباب الأسر في العينة ، وهم الذين أكد (٧٣٪) منهم ذلك ، مقابل نسبة ٢٧٪ أشاروا إلى وجود صرف صحي بمنزلهم ، وقد يعنى ذلك وجود حفر داخلية أو آبار يحفرها بعض أصحاب المساكن لتصريف الفضلات الأدمية فيها ، ويطلق عليها في الدراسة التي أعدتها محافظة الإسكندرية طريقة " الصرف الذاتى " .

* أما عن توفر الطاقة الكهربائية فهي أفضل حالاً مما سبق الإشارة إليه من المرافق ، وذلك لأن (٨٩٪) من أرباب الأسر أشاروا إلى توفر مصدر الطاقة الكهربائية من الشبكات العامة ، ومع ذلك ، فهناك ١١٪ من العينة مازالوا يعتمدون في إنارة مساكنهم على وسائل بدائية أولية (البترول) لم تصل إليهم مصادر التيار الكهربى .

* وبالطبع فإن هذه المساكن التي يعيش فيها سكان المناطق العشوائية موضوع الدراسة - سينة التهوية في أغلبها (رأى ٥٦٪ من أرباب الأسر في العينة) ، ومعظم السكان يعيشون مسكن مشترك مع أسر أخرى (٨٣,٥٪) مقابل ١٦,٥٪) يعيشون في مساكن مستقلة ، هذه هي الصورة العامة للإقامة التي يعيشها سكان أحد الأحياء في عشوائيات الإسكندرية ..

والحقيقة التي لا تقبل الجدل ، أن هذه الأحوال تعبر عن أقصى صور هدر حقوق الانسان الاقتصادية الاجتماعية ، بل وتعبر عن الحرمان من حق الحياة الكريمة الحرة التي تضمن النمو الإنسانى الكريم ، وتدمر فيها شخصية الفرد المسحوق الذى ما زال يكافح من أجل لقمة عيش ، ومأوى يضمه وأفراد أسرته ، وحق في أن توفر له فرصة العمل والسكن والإقامة والانتقال والأمن ... بل أن توفر له أصلاً فرصة الحياة في ظل ظروف أدمية ، وهو في التحصيل الأخير وضع يمكن أن نطلق عليه بلا تحفظ ، سياسة هدر الحقوق وتكريس الحرمان والفقر .

٢ - ٣ - ٥ ثم يتبقى لنا بعدئذ أن نتحدث عن الانتماء الوطنى ، والاستقرار والأمن الاجتماعى والجنائى ، ورضى المواطن وإستقراره ومشاعره تجاه العدالة الاجتماعية ، وحق المشاركة في فرص الحياة ، وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية 11

ورغم كل هذه الأوضاع المتدنية لمستوى ونوعية المعيشة والحياة ، فلا زال لدينا ٢٩٪ من أرباب الأسر في العينة يشعرون بالرضى عن الظروف السكنية، إلا أن (٧١٪)

من العينة كانوا بالطبع غير راضين ، وقد لا نحتاج كثيرا إلى البيانات التي يعرضها (الجدول رقم ٢٤) لتحديد أسباب عدم الرضى ، فغياب المرافق العامة والخدمات ، وتفشي الجريمة وإنهيار الأمن ، وتفشي الأمراض والأوبئة ، وسوء ظروف المسكن -- بل وإرتفاع الأيجار أيضا ، فضلا عن بعد أغلب النازحين عن أقاربهم ، والبعد عن مكان العمل .. كل هذه الأسباب قدمها أرباب الأسر كمبررات لعدم رضائهم عن المسكن والإقامة .. ومعهم كل الحق في ذلك .

وعلى أية حال فإن شبكات المياه والكهرباء المتوفرة تخدم بصورة محدودة بعض سكان المناطق العشوائية بالحى ، إلا أن الصرف الصحى والطرق والشوارع وعدم التواجد الأمنى يكاد أن يكون الملامح العامة للحياة فى هذه المناطق . وبدون الدخول فى تفاصيل متعددة ، يبدو واقع الحياة فى هذه المناطق أكثر سوءاً عندما نطالعنا قوائم الاحتياجات الأساسية التى تبنتها أجهزة السلطة المحلية (المحافظة والأحياء) ، وما يقابلها من تدابير لتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات والمرافق العامة والتى تكلفت حتى الآن مئات الملايين من الجنيهات ، والسؤال المطروح بمشروعية وموضوعية -- لماذا أهدر حق سكان هذه المناطق كل هذه السنوات؟ وبالتالى من أين جاءت التدابير والموارد التى تسعى الدولة لتوفيرها الآن لخدمة سكان هذه المجتمعات العشوائية؟ وهل كان من الضرورى الانتظار كل هذه السنوات حتى تصبح المناطق العشوائية مثار تهديد ورعب أمنى إجتماعى وإقتصادى وسياسى حتى تبادر السلطة المحلية إلى التدخل لعلاج المشكلات المتفجرة فى تلك المناطق؟

1. Introduction

Page 1 of 1

The following text is a placeholder for the main content of the document. It is intentionally obscured by a heavy noise pattern to ensure that the content is not legible. The text is arranged in a single paragraph at the top of the page.

الفصل الخامس

سكان المجتمعات العشوائية

نوعية الحياة : المرافق والخدمات وانعكاسها

على حياة السكان

أولا : خدمات الرعاية الصحية

ثانيا : التعليم

ثالثا : المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية

رابعا : الاستقرار الأمني

خامسا : رؤية السكان نحو واقعهم المعاش

مقدمة

عالجت الدراسة بعض المحاور الأساسية التي تركز إليها مقاييس ومؤشرات نوعية الحياة في أبعادها الديموجرافية والاقتصادية (معبراً عنها بالدخل والثروة) وظروف السكن والإقامة . ويبقى لدينا محور أساس أخير يتصل بالمرافق العامة والخدمات والتي عرضنا لها بصورة جزئية في الفصل السابق ، وتدور المعالجات التحليلية هنا حول الواقع المعاش الذي تشهده المناطق العشوائية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية والأمن الجنائي . وحيث ينتهي الفصل الحالي برأى المبحوثين ورويتهم الذاتية لحياتهم في ظل الظروف التي يعيشون فيها .

أولاً : خدمات الرعاية الصحية

يحتل موضوع الرعاية الصحية إهتماماً بالغاً لدى واضعي السياسات الاجتماعية ، ومما لا شك فيه أنه يستحوذ أيضاً على جانب كبير من موارد الدولة وميزانياتها ، فالهدف الأساسي للسياسة الصحية ، ينبغي أن يتحدد في تحسين صحة المواطنين وتساوي فرص الحصول على الرعاية الصحية ، وإنتاج كم معقول مناسب كما وكيفا من مدخلات الرعاية الصحية تكفي حاجة المواطنين (في ظل قيود الميزانية العامة للدولة) ، وتوفير كفاءة في إدارة المؤسسات الطبية يمكنها أن تحقق أهداف هذه السياسة . ويجب أن نعترف بداءة بأن هناك مجموعة عوامل تؤثر على صحة الإنسان في أي مجتمع ، أولها الدخل ، وثانيها أسلوب الحياة ونوعيتها ، والبيئة بظروفها وما قد يكون فيها من تلوث وضرر يعود على الإنسان ، وأخيراً بيئة العمل ونوعه والممارسات المهنية وما قد يحيط بها من أخطار . هنا يحق لنا أن نعترف أيضاً بأن هناك عوامل مما ذكر حالاً تتجاوز قطاع الصحة والخدمات الطبية ومنها مثلاً ما يتصل بالدخل وأسلوب الحياة وظروف البيئة .

وبدون الدخول في مناقشات نظرية حول مفهومى الصحة والمرضى وصولاً إلى تحديد أبعاد الرعاية الصحية وخدماتها وتأثير غيابها على الأحوال الصحية للسكان ، يمكن استخدام الصحة بمعنى الحالة التي يتمتع فيها الفرد بكامل سلامته من النواحي الجسمية والعقلية وخلوه من الأمراض الشائعة والضعف والعماهات . وبذلك يكون المرض هو كل خلل يطرأ على صحة الإنسان من شأنه إعاقة الفرد عن أداء متطلبات حياته اليومية وإصابته بالوهن أو الضعف أو التهديد بالبقاء . وبذلك تكون الرعاية الصحية هي كافة الجهود والخدمات المنظمة الموجهة لمقابلة الحاجات الصحية .

وفى ضوء نتائج هذه الدراسة نستطيع الإشارة إلى أن معظم العوامل التي حددناها كموثرات أساسية للأحوال الصحية ، توجد فى غير صالح سكان المناطق العشوائية ، فالدخل المتدنى غير الكافى ، والمسكن غير المناسب صحيا ، وسوء التهوية وتلوث البيئة ، سواء بسبب سوء إستخدام الانسان للبيئة (مقالب وأماكن لتجميع الفضلات والقمامة) فضلا عن تلوث الهواء بسبب تواجد نسبة كبيرة من المصانع موزعة بين أحياء مدينة الاسكندرية (المنزرة وشرق وغرب المدينة ومنطقة الملاحات) التي كانت فى يوم ما مصبا لقنوات الصرف (غير الصحى 11) ، وعندما نضيف إلى ما سبق متغيرات أخرى كارتفاع نسبة الأمية وإنتشار الفقر والجهل بأمور الثقافة الصحية وعدم توفر مراكز ومؤسسات الخدمات الصحية والإسعافية بقدر كبير ، فى ضوء كل هذه المتغيرات يمكن معرفة بعض الأحوال الصحية السائدة فى المجتمعات العشوائية .

وإذا إعتدنا على مدى توفر مراكز ومؤسسات الرعاية الصحية وبعض المؤشرات الأخرى لإبراز مستوى خدمات الرعاية الصحية فى المناطق العشوائية ، فسوف نكتفى بوضوح معالم الأوضاع الصحية والتي ستحدد وعلى نحو أكثر شمولاً بالرجوع إلى رأى السكان أنفسهم فى المناطق العشوائية موضوع الدراسة .

١ - ١ خدمات الرعاية الصحية بالمناطق العشوائية بالمحافظة

- اعتماداً على نتائج الدراسة التي قامت بها محافظة الاسكندرية للمناطق العشوائية بالمدينة، يمكن أن نشير إلى التوزيعات والمعدلات التي تتوفر بها بعض خدمات الصحة :
- مراكز الرعاية الصحية لرعاية الطفل وتنظيم الأسرة تتواجد بنسبة وحدة لكل ٤٢٠١٤ نسمة على مستوى المحافظة ، أما على مستوى عشوائيات حتى المنزرة فهي وحدة لكل ٣٨٩٨٩ نسمة .
 - الوحدات الصحية تتوزع بنسبة وحدة صحية / ٢٠٥٢٥ نسمة على مستوى المحافظة ، أما نسبتها فى عشوائيات المنزرة فهي وحدة / ٦٢٣٨٣ نسمة .
 - مكاتب الرعاية الصحية ، نسبتها مكتب / ٨٤٠٢٩ نسمة على مستوى المحافظة ، أما فى عشوائيات حتى المنزرة فهي مكتب / ١٥٥٩٥٧ نسمة .
 - مراكز الرعاية الصحية ، نسبتها مركز / ٢٠٠٧٣٦ نسمة على مستوى المحافظة ، أما فى عشوائيات المنزرة - فهي مركز / ٥٥٩٥٧ نسمة .
 - أما من حيث تلوث البيئة بالصرف (غير الصحى) ، فمعظم المناطق العشوائية هنا تصرف على مصارف مكشوفة فى القرى والفروع (العرب).

فى حى شرق الاسكندرية توزعت الخدمات الصحية فى عشوائياته فيها بمعدل وحدة تنظيم أسرة / ١٩٨٥٤٩ نسمة ، وحدة صحية / ٢٩٧٨٢٣ نسمة ، مكتب صحة / ١٤٨٩١١ نسمة ، مركز طبي / ١٤٨٩١١ نسمة .

وإذا أنتقلنا إلى عشوائيات حى وسط الاسكندرية ، فسوف نلاحظ أن عدد سكان المناطق العشوائية فى هذا الحى فى سنة ١٩٩٤ بلغ ١١٨٠٠٠ نسمة ، ومع ذلك فهى مفاطق محرومة حرمانا كاملا من أى وحدات صحية ، أو مكاتب صحة ، أو مراكز للرعاية الصحية ، ويوجد بها خدمات رعاية طفل وتنظيم أسرة بمعدل وحدة / ١١٨٠٠٠ نسمة .

وفى حى غرب الألكندرية (موضوع الدراسة الميدانية) فإن توزيع الخدمات الصحية فى مناطق العشوائية التى يقم بها ٧٧١٢٧ نسمة توزعت بمعدلات : وحدة رعاية طفل وتنظيم أسرة/ ٢٥٧٠٩ نسمة ، ووحدة صحية / ٧٧١٢٧ نسمة ، مكتب صحة / ١٩٢٨٢ نسمة ، ومركز صحى / ٧٧١٢٧ نسمة . وهناك ٢٩ وحدة صحية لخدمة جميع سكان الحى ، كما أن به ٣٨ مكتب صحة وتطعيم ضد الأمراض والأوبئة . (١٥)

وهكذا يبدو لنا من هذه البيانات عن توزيع مراكز ومؤسسات الخدمات الصحية أن هناك بعض المناطق المحرومة حرمانا كاملا منها ، كما أن القائم بالفعل لا يستطيع أن يغطى حاجة السكان فى ضوء هذا التوزيع غير العادل للخدمة سواء نظرنا إليها من حيث إمكانية تغطيتها لعدد السكان ، أو من حيث الكفاءة التى يمكن أن تدار بها هذه الخدمات الموجهة لأعداد تتجاوز مائتى ألف نسمة فى بعض الأحوال . (١٦)

١ - ٢ . خدمات الرعاية الصحية والآثار المترتبة عليها

إهتمت الدراسة الميدانية الحالية بالتعرف على رأى سكان المجتمعات العشوائية

فى أحوال الخدمات الصحية هناك .

١ - ٢ = ١ . فمن حيث وعى الناس بمدى توفر مراكز أو مؤسسات الرعاية الصحية سواء كانت عامة حكومية أو خاصة ، (والوعى هنا يرتبط بقياس مدى معرفة السكان بتواجد هذه المؤسسات) ، تكشف البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ٢٥) عن أن ٥٠% فقط من المبحوثين أشاروا لوجود مستشفيات عامة تخدمهم (والواقع غير ذلك) ، وقد يرجع هذا إلى وجود مستشفى القبارى العام ، وهى تقع فى منطقة قريبة نسبيا من المناطق العشوائية ، وكذلك مستشفى كرموز للتأمين الصحى... الخ إلا أن الوصول إليها يقتضى الانتقال بوسائل مواصلات ، فهى ليست فى متناول سكان المناطق المبحوثة مباشرة . وهناك نسبة ٨,٥% من أفراد

العينة أشاروا لوجود مستشفيات خاصة ، كما أن ١٧٪ أشاروا لوجود عيادات خاصة ببعض الأطباء الذين جذبتهم التجمعات السكانية الكبيرة ، وغياب مؤسسات الخدمة الصحية الحكومية ، كما أن هناك ٢٩٪ من أفراد العينة أشاروا إلى وجود الصيدليات الخاصة في المنطقة ، وهذه الخدمات الخاصة مدفوعة الأجر تمثل أعباء إضافية بالطبع يتحملها سكان المناطق العشوائية الفقراء .

ويرى الباحث أن هذه البيانات مؤشرات دالة على عدم توفر الخدمات الصحية بالقدر الكافي لتغطية السكان بحاجاتهم للرعاية الصحية ، خصوصاً وأن بيانات الخدمات المتوفرة عن المناطق العشوائية بالحي والتي سبق الإشارة إليها حلالاً صادرة عن الجهات الرسمية تؤكد صحة هذا الواقع المتدني لأحوال الرعاية الصحية بالمنطقة .

١ - ٢ - ٢ ونتيجة لهذه الأوضاع البارز فيها عدم توفر الخدمات الصحية ، وباستخدام رأى السكان كمؤشر لقياس أثر قصور الخدمات على السكان ، تؤكد البيانات الميدانية على أن ٨٢,٥٪ من أفراد عينة البحث يرون أن هناك قصور في توفير الخدمات الصحية ، بل إن النتيجة الواضحة لعدم توفر هذه الخدمات تبدو في وجود مشكلات صحية (من وجهة نظر ٩١,٥٪ من أفراد العينة) . ولقد تحددت الآثار الناتجة عن تدهور مستوى الخدمات الصحية وتدهورها في مناطق الدراسة . فالبعض من السكان يرى أن إنتشار الأمراض يعد نتيجة واضحة لعدم توفر الخدمات الصحية (٧٠٪ من أفراد العينة) ، ويكون اللجوء إلى العيادات الطبية الخاصة بديلاً في علاج الأمراض التي يعاني منها الأهالي (٨٩٪) من أفراد العينة هو الحل ، ويشكل هذا أعباء إضافية ضاغطة على دخل الأسرة وميزايتها (٨٣,٥٪) من أفراد العينة ، كما أنه يشكل عامل ضغط وطلب متزايد على المستشفيات القريبة من المنطقة (٥٥٪ من أفراد العينة) . وقد يكون ذلك سبباً في أن يتجه بعض الفقراء من السكان إلى العلاج غير الصحيح سواء بعدم الذهاب للمستشفيات أو العيادات الخاصة والاعتماد على وصفات شعبية أو وصفات علاجية من المعارف والجيران (٤٣,٥٪) إما لإعتبارات عدم القدرة على تحمل تكاليف الفحص والعلاج الطبي الخاص ، أو بسبب الأمية وغياب الثقافة والوعي الصحي .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أكثر الأمراض إنتشاراً كما يراها أفراد العينة ، فهناك أمراض الرمد وأمراض الجهاز الهضمي ، وأمراض التنفس والدرن، والحوادث وبالطبع ، فإن غياب الخدمات الصحية ، مع إنتشار الأمية وإنخفاض الوعي الصحي والفقر

وسوء مستوى السكن ، فضلا عن تلوث البيئة - باعتداء الانسان عليها واستخدامها في تصريف وتجميع الفضلات والقاذورات ... السخ الفيصل الأخير في هذه الأوضاع هو معدلات أنتشار أنواع من الأوبئة والأمراض ومعدل الوفيات خصوصا بين الأطفال والرضع .

وفي ضوء التقارير والدراسات الدولية ، كان معدل وفيات الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء في سنة ١٩٩٤ هو ٥٢ ، مع تغطى سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٩٪ ، وعند مقارنة هذه المعدلات مع بلدان الدخل المتوسط، نجد أن معدل وفيات الرضع لنفس العام ٣٦ ، وفي دوله كالسعودية كان المعدل ٢٦ / ١٠٠٠ من المواليد، وفي عمان ١٨ / ١٠٠٠، أما في فرنسا وهى من بلدان الاقتصاديات مرتفعة الدخل كان معدل وفيات الأطفال الرضع ٦ / ١٠٠٠ من المواليد ، والسويد ٤ والنوايات المتحدة الأمريكية ٨ ، ولا تعرف البلدان التى أشرنا إليها حالات أمراض سوء التغذية . هكذا يبدو لنا أن الأحوال الصحية وسياسة الرعاية الصحية في مصر فى حاجة إلى تدخل مخطط شامل وتزداد خطورة المسألة الصحية عندما تنتقل إلى المناطق العشوائية التى تعتبر محرومة حرماناً كاملاً من هذه الرعاية . (١٧)

ثانياً : التعليم

٢ - الغرض الأساسى من النظام التعليمى توفير المعرفة والمهارات ، فضلا عن دمج قيم إجتماعية وإقتصادية وسياسية لدى المواطن بحيث يتم إعداد الأفراد فى النهاية إعداداً إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً للإندماج فى حياة مجتمعهم كأعضاء منتجين مشاركين فى الحياة مستمتعين بها مساهرين للتقدم الحضارى . وعلى ذلك فإن النظام التعليمى يسهم مع غيره من النظم الاجتماعية الأخرى فى إعداد المواطن المنتج الإيجابى الواعى المشارك بحيث يصبح التعليم إستجابة لحاجات التنمية . من هنا يعتبر التعليم مدخلاً من مدخلات تنمية الموارد البشرية لاجوز إغفاله ، فالتعليم فضلا عن كونه حق للإنسان ، أداة لمساعدة الفرد على مساعدة نفسه والاعتماد على - وتنمية القدرات والمهارات وسبل الأداء وأساليب التكيف مع الحياة والإعداد للعمل والإنتاج .

٢ = ١ . وعندما نتمعق فى فهم أبعاد الخدمات التعليمية فى المناطق العشوائية بالمحافظة ، يتضح لنا مدى وجود قصور فى هذه الخدمات فإذا كان معدل توفر المدارس (بجميع مراحل التعليم) فى المحافظة قد بلغ فى سنة ١٩٩٤ مدرسة / ٢٨٨٧ نسمة من السكان ، فإن هذا المعدل فى المناطق العشوائية كان مدرسة / ٥٦٧١

نسمة في عشوائيات، حى المنتزة/ مدرسة/ ٢٣٨٢٦ نسمة في عشوائيات حى شرق الاسكندرية ، ومدرسة / ٢٩٥٠٠ نسمة في وسط الاسكندرية . أما حى غرب الاسكندرية فمن الثابت أنه لا توجد مدارس بمناطقه العشوائية موضوع الدراسة الميدانية III وكان معدل توزيع المدارس في عشوائيات حى العامرية مدرسة / ٨٩٣٧ نسمة . في عشوائيات مركز ومدينة برج العرب كان توزيع الخدمة التعليمية مدرسة / ٦٧٠٤ نسمة .

وهكذا يتضح بجلء مدى تردى الخدمات التعليمية بالمجتمعات العشوائية ، حيث يبدو وبوضوح مدى ما يتعرض له سكان هذه المجتمعات من الحرمان واللامساواة في توزيع فرص التعليم - ليس بينهم وبين بقية السكان من المصريين عموماً ، بل وأيضاً على مستوى توزيع الفرص التعليمية لسكان محافظة الاسكندرية- بل أيضاً بينهم وبين جيرانهم من سكان الأحياء في المناطق غير العشوائية رغم تردى هذه الخدمات في بعض المناطق والأحياء (ولكن هذا موضوع آخر) ومن الطبيعي أن نتوقع والحالة التوزيعية على هذا النحو ، أن تزداد الأمية بين سكان المجتمعات العشوائية وينكسر الفقر والتخلف .

ثالثاً : المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية

في شأن توفر المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية للسكان ، قد ينظر إليها البعض باعتبارها قضية سوق إقتصادية حرة تحركها آليات العرض والطلب ، أما من وجهة إهتمام هذه الدراسة ، فإنها تشكل محوراً أساسياً كاشفاً عن نوعية الحياة في المناطق العشوائية التي إتضح لنا فيها وعبر النتائج التي توصلنا إليها ، أنها لاتنتج إلا ظروف الفقر وتدنى مستوى المعيشة ، فهناك أنواع من السلع الاستهلاكية خصوصاً ما يتصل منها بالسلع الغذائية ومن بينها (القمح والخلال بأنواعها والسكر والشاي والزيت والسمن واللحوم البروتينات بأنواعها والخبز ... الخ) هذه السلع الضرورية لا يمكن أن يستغنى عنها فرد أو أسرة في حياتهم اليومية . وبالطبع فإن توفر هذه السلع مرتبطة بالنشاط الإقتصادي الذي يمارسه بعض الأفراد والمؤسسات، وكذلك قدرة الأفراد على تلبية حاجات أسرهم من حاجاتهم اليومية الأساسية من قبل هذه السلع . إلا أن هناك من الشواهد الميدانية ما يدل على إستمرار مظاهر الحرمان في هذا الجانب أيضاً في المجتمعات العشوائية .

لقد تبنت الدولة عبر سنوات طويلة - دوراً هاماً تدخلت عبر آلياتها المتعددة لتوفير السلع الاستهلاكية للمواطن بأسعار مناسبة ، كما كانت تتدخل بالرقابة الحكومية على هذه السلع من حيث أسعارها ، أو بتوفير وسائل بيع هذه السلع عبر منافذ كالمخازن العامة

الحكومية أو الخاصة والمجمعات الاستهلاكية ومراكز توزيع الصواد التموينية . فما هو الحال بالنسبة لتوفر السلع الاستهلاكية والغذائية . فى المناطق العشوائية ؟

٣ - ١ توفر منافذ السلع الاستهلاكية والخبز

إذا كان توفر منافذ السلع الاستهلاكية على مستوى المحافظة بمعدل / مجمع استهلاكي / ١٦٤٩٩ ، مخبز / ٣٤٣٢ ، ففى عشوائيات حى المفترزة كان معدل تواجد المجمعات الاستهلاكية بمعدل مجمع / ٢٨٣٥٦ نسمة ، وأما المخايز فقد توزعت بمعدل مخبز / ٢٩٩٩ نسمة ، وفى حى شرق كانت النسبة للمجمعات الاستهلاكية بواقع مجمع / ٥٤١٥٠ نسمة ، ومخبز / ٨٥٠٩ نسمة ، وفى حى وسط الاسكندرية كانت مجمع / ٩٠٥٠٠ نسمة ، مخبز / ٩٠٥٠٠ نسمة أيضا. أما فى حى غرب ، فقد كانت نسبة التوزيع فى عشوائياته بمعدل مجمع استهلاكي / ١٩٢٨٢ ، مخبز / ٣٦٧٣ نسمة وعلى هذا النحو نجد أن توفير منافذ توزيع السلع الاستهلاكية والمخايز التى توفر الخبز حاجة للغذاء اليومية الاساسية للإنسان المصرى تتوزع بمعدلات تقل كثيراً بين سكان المناطق العشوائية مقارنة بتوزيع هذه المؤسسات وما تقدمه على مستوى أحياء المحافظة ، وهكذا مرة أخرى يتأكد لنا إلى أى مدى يتعرض سكان هذه المناطق (العشوائية ؟) للحرمان ، وللإعالة فى توزيع فرص الحصول على السلع الاستهلاكية المتاحة لبقية سكان المحافظة .

٣ - ٢ رأى أفراد عينة البحث فى توفر السلع الاستهلاكية

يعرض (الجدول رقم ٢٦) الصورة العامة لرأى أفراد عينة البحث فى مدى توفر السلع الاستهلاكية والغذائية المطلوبة للسكان ومدى وجود صعوبات تواجههم فى سبيل الحصول عليها، حوالى ثلث أفراد العينة (٣١,٥ ٪) أشاروا إلى أن السلع الاستهلاكية متوفرة وبعضهم أشار إلى أن توفرها نسبى ، على حين أن ٦٨,٥ ٪ من أفراد العينة أكدوا على أنها غير متوفرة ويجدون صعوبات فى الحصول عليها .

ومن يبين من أشاروا إلى وجود صعوبات تواجه الأهالى ونسبتهم ٥٠,٥ ٪ من أفراد العينة ، برزت أهم الصعوبات واضحة فى تعرضهم لإستغلال التجار ، مما يضطرهم إلى الذهاب إلى أسواق بعيدة نسبيا للحصول على حاجاتهم من السلع الغذائية والاستهلاكية وأنهم يتعرضون دائما لإرتفاع الأسعار ، وقد تضطرهم الظروف للحصول على سلع رديئة وهى المتاحة الممكنة التى يحصلون عليها .

ومن الصحيح أنه قد تكون فرص الحصول على السلع الاستهلاكية صعبة وقد لا تتاح كثيراً أمام عدد كبير من السكان بصفة عامة ، إلا أنها على الأقل تظل متاحة ، ويكون أمام الأفراد فرص الاختيار وفق الحاجة ، أما سكان المناطق العشوائية فإن حرمانهم

الفرص المتكافئة بعدم توفر منافذ بيع السلع الاستهلاكية يعرضهم للمصاعب التي كشفت عنها النتائج الميدانية ، كما أن غياب الدعم الحكومي الموجه للفقراء أصلاً ، وغياب الرقابة يجعل الصعوبات في هذه الحالة أكثر حدة وأكثر تعقيداً .

رابعاً : الاستقرار الأمني بالمناطق العشوائية

على الرغم من أن الحالة الأمنية مطلب ضروري لانتظام وضبط التواجد والنشاط الانساني والعلاقات السائدة بين السكان ، إلا أنها (الحالة الأمنية) كانت وما تزال بعيدة عن إهتمام معظم الدراسات الاجتماعية في هذا السياق ، إلى أن حدثت بعض التجاوزات الاجرامية التي كانت مقدمة ، وسرعان ما كشفت الأيام عن عمق الخلل الأمني في المناطق العشوائية التي ظلت بعيدة عن إهتمام أجهزة الأمن حتى وقعت الجرائم والتجاوزات والاستهانة بالقانون وظهرت تجاوزات تعتبر إختراقاً لسيطرة الدولة على الحالة الأمنية ، وأكتشفت أجهزة السلطة المحلية مراكز لتجاوزة المخدرات وجرائم القتل وعصابات السرقة وإنتزاز المواطنين ، وبؤر وأوكار للارهاب ومخابيء للأسلحة ... والأكثر من هذا عتاة المجرمين الفارين من العدالة وممن صدرت ضد معظمهم أحكام بالسجن والعقوبات الجنائية. هكذا كانت أحوال الأمن في المناطق العشوائية والتي كانت مفتاحاً لكل ما حدث بعد ذلك من إهتمامات إعلامية وإدارية على جميع المستويات بعد أن تبين أن هناك ثمة خطر جسيم وهائل يهدد المجتمعات المحيطة ، وبعد أن طال الاختراق والتجاوز سطة الدولة الرسمية .

٤ - ١ وتكشف البيانات المتاحة عن عشوائيات الاسكندرية عن خلل واضح في توفر قوى الحفاظ على الأمن (أجهزة الشرطة وأقسام الأمن العام والجنائي) في أغلب المناطق العشوائية بالمحافظة . وكانت معظم أقسام الشرطة تكتفي بأن ترسل بعض أفراد قواتها من الأقسام التابعة للشرطة والتي تقع المناطق العشوائية في نطاق وحدودها الادارية . فاذا كانت وحدات الأمن (الشرطة) وفقاً لتوزيعها على مستوى المحافظة ، تتوزع بمعدل وحدة نقطة شرطة / ٥٧١١٢ نسمة كان معدل التوزيع في حي المنطرة نقطة شرطة / ٧٢٦٨٧ نسمة ، وفي حي شرق الاسكندرية تكون النسبة أعلى لزيادة الكثافة النسبية وكذلك في وسط الاسكندرية ، وفي غرب الاسكندرية كانت نسبة التوزيع ومعدلاته قد بلغت نقطة شرطة / ٣٨٥٦٤ نسمة ، وفي برج العرب وصلت إلى / ٩٠٥٠٠ نسمة ، وغنى عن البيان أن هناك قصورا واضح في التواجد الأمني في المناطق العشوائية على النحو إلى ذي كشفت عن البيانات .

ويزيد الأمر سوءاً أن هذه المناطق طرفية على حدود وأطراف المدينة ، فهي قد تتصل بأراضي زراعية أو الملاحات والبحيرات أو أراضي فضاء أو صحراوية مما يجعل الطريق مفتوحاً لدخول وهروب الخارجيين على القانون ، كما أن عدم تنظيم الأسكان والوضع الفيزيقي لتوزيع المساكن الضيقة وعدم وضوح الشوارع والحواري ، وعدم توفر بيانات تفصيلية عن السكان المقيمين في هذه المناطق فضلاً عن سوء الاضاءة ليلاً وعدم توفر الانارة الكهربائية في مساحات واسعة منها .. كل ذلك مع غياب التواجد الأمني يؤدي في النهاية لزيادة الجريمة وتركزها وإستيوان الخارجيين على القانون فيها .

٤ - ٢ رأي أرباب الأسر في الأحوال الأمنية .

تؤكد البيانات الميدانية التي كشفت عنها الدراسة عن إحساس السكان بأن التواجد الأمني متدني إلى درجة كبيرة ، وهو تعبير عن الواقع ، فقد أكد ٨١,٥% من أفراد العينة على غياب التواجد الأمني ، وإنعكس ذلك على إحساس السكان بالتهديد والخوف ، فهناك (٥١%) من أفراد العينة أكدوا على عدم توفر الاحساس بالأمن ، وأن هناك مشكلات كثيرة تترتب على غياب الأمن وظهور أشكال متعددة من الجرائم في المناطق العشوائية وكان ذلك رأي (٦٩%) من أفراد العينة .

أما عن أنواع هذه المشكلات ، فقد تحددت ما بين إنتشار المشاغبات والمشاجرات التي تؤدي إلى الاعتداء على الأفس بالضرب والموت في بعض الحالات (٦٠%) ، وحوادث الاعتداء على النفس الأخرى مع استخدام الأسلحة في ذلك (٤٩%) ، وانتشار المخدرات تجارة وتعاطيا (٣٨,٥%) ، والسرقه والاعتداء على الممتلكات (٣٣,٥%) . ونتيجة لذلك يستشعر الأهالي بوجود سلبيات كثيرة ، لعل أهمها الإحساس بعدم كفاية الجهات الأمنية لمواجهة الجريمة في المنطقة (٦٧,٥%) ، ويجد أرباب الأسر صعوبات كثيرة في الحصول على بعض الخدمات الادارية والأمنية المرتبطة بجهاز الشرطة ووزارة الداخلية ، (٨٤%) ، كما يشعر البعض بعدم إهتمام جهات الأمن (٤٩%) ، وسلبية الناس تجاه إنتشار المشاجرات وتواجد العصبيات (٤٤%) ، وتفشى المخاطر والخروج على النظام (٣٩%) .

خامساً : السكان والواقع المعاش في المناطق العشوائية

٥ - يبدو أن كل الظروف المحيطة بالحياة في المناطق العشوائية تجعلها مجتمعات محلية تفتقد الأمن والاستقرار ، مجتمعات الحياة عند مستوى الحرمان الفسيولوجي والفيزيقي والاجتماعي ، تهدر فيها حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية ، وبالطبع فإن الحرمان والاحباط والاحساس بالظلم والعنف والاستغلال

واللامساواة ، وعدم توفر فرص العدالة التوزيعية، هذه الصفات التي يمكن أن نطلقها على نوعية الحياة في المجتمعات العشوائية لابد وأن تخلق إتجاهات إجتماعية سلبية لدى المواطن الذي يعيش في هذه المجتمعات .

٥-١ وعند سؤال أفراد العينة عن مشاعرهم وإتجاهاتهم في ضوء واقعهم المعاش ، أكدت النتائج الميدانية المعبرة عن رأى أفراد العينة من وجود إحساس طاع بأن حقوقهم كمواطنين مهذرة لا يضمن أحد توفرها لهم (٧٢,٥%) ، وأن غياب إهتمام السلطة (الحكومة المحلية) وغياب سلطة الدولة أيضا واقع يعبر عن الظلم واللامساواة (٨٩%) .

كما أن الأحباط الدائم والإحساس بالفقر وعدم إستجابة مستوى الاجهزة المحلية لمطالبهم وشكاوهم ومعاناتهم تخلق بالتالى سلبية من الأهالى تجاه أوضاعهم المتردية (٥٢,٥%) .

ونتيجة لذلك تنتشر أمراض إجتماعية كثيرة ، بين السكان تزداد الأمية ، بين الكبار (٥٣,٥%) ، وتنتشر الجريمة ومظاهر الانحراف الأخرى (٦٢,٥%) ، وإنتشار الأمراض نتيجة عدم توفر الخدمات الصحية (٦٤%) وإنتشار البطالة بين البالغين (٤٩%). هذه النسب التي عرضناها تعبر عن رأى أفراد عينة البحث من أرباب الأسر في واقع الظروف الحياتية التي يعيش فيها سكان المناطق العشوائية ، وهى واقع حقيقى يتطلب التدخل المخطط الشامل من أجل التغيير . (الجدول رقم ٢٩) .

وختاماً ، فإن الدراسة الميدانية لواقع الحياة ونوعيتها فى أحد المجتمعات العشوائية فى مدينة الاسكندرية ، لم يتعرض لكثير من صور تردى نوعية الحياة ، وصور هدر حقوق المواطن التي تستحق إعادة نظر فى سياسات الدولة بأجهزتها وسلطاتها وأدواتها ، لمعالجة المشكلات ومعالجة الأسباب والعوامل الأساسية التي أدت لوجود هذه المجتمعات العشوائية ، وتوفير أبسط حقوق الانسان ، المواطن .

1945

...

...

هل هناك ثمة علاقة بين هذا الواقع وسياسات دولة الرعاية الاجتماعية التى تبنت

الاتجاهات الإصلاحية فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ؟ منذ عقد الخمسينات ؟

تقد سعت الدولة فى الحقبة الناصرية والساداتية للوصول إلى إصلاحات جوهرية تحقق العدالة التوزيعية وتوفير إمكانيات لتحسين نوعية الحياة للأغلبية ، إتجهت الأولى نحو التنمية الاقتصادية المستقلة المعتمدة على الذات ، باستخدام التخطيط الإصلاحي أداة عبر هيمنة الدولة وتدخّلها فى الحياة والنشاط الاقتصادى والمركزية البيروقراطية الحكومية . واتجهت الثانية عبر سياسات الانفتاح الاقتصادى وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها لدفع قوى الإنتاج فى شرايين الاقتصاد المصرى ودفع عجلة التنمية التى عوقبت بفعل بيروقراطية الدولة المركزية والظروف الخارجية (قوى الرأسمالية والصهيونية والحروب والمعارك الكثيرة التى تمت خلال الحقبة الناصرية) .

وجاءت الحقبة الحالية التى بدت منذ ١٩٨٢ لتبدأ حلقات التوسع فى النشاط الإنتاجى الاقتصادى بغية زيادة النمو الاقتصادى بما يؤمل معه اصلاح ما أفسدته معارك السنوات السابقة، وحملت رياح التغيير معها ما عرف بسياسات الإصلاح الاقتصادى وفقا لوصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيره من المؤسسات الدولية المهيمنة ، مباشرة بنظام اقتصادى عالمى تسوده أيديولوجية الحرية اللبرالية ، مع الحد من التدخل البيروقراطى لجهاز الدولة فى الحياة الاقتصادية ، ورفع الدعم عن الفقراء (الغالبية) والسماح لقوى السوق وآلياته بأن تمارس فعلها فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى ظل دعاوى اللامركزية والديموقراطية وإلغاء ضوابط الأسعار وفتح أبواب التجارة الخارجية أمام النظام الرأسمالى العالمى بما يشمل عليه ذلك من خصخصة للاقتصاد الوطنى .

وتذهب هذه الدراسة إلى حقيقة إمبريقية ، وهى أن المجتمعات العشوائية ليست نتاجاً حديثاً ظهر فجأة فى واقع الحياة الحضرية أو الريفية فى مصر ، بل كانت المجتمعات العشوائية موجودة دوماً منذ فترة طويلة فى قرى مصر ونجوعها وفى مدنها على أطراف المراكز الحضرية الكبرى ، وفى المراكز الحضرية التى ظهرت مع تبني سياسات التوسع الصناعى ، إلا أن المؤكد أيضاً أن هذه التوسعات والبروزات التى تعبر عن (حالات مرضية) تصيب بلدان العالم الثالث (وبالأخص فى المناطق الحضرية) ، تزايدت وتيرة نموها واتساعها خلال حقبة السبعينات والثمانينات والتسعينات فى مصر ، واستقبلت هذه المناطق (العشوائية) مزيداً من النازحين من الريف بحثاً عن فرص عمل جديدة ، أو

الوافدين من داخل المدن الكبرى ممن لفظتهم ظروف الحياة المتدنية في المناطق الشعبية وهم "جيران" الإقامة السابقين لسكان المناطق العشوائية .

ولقد كشفت الدراسة الميدانية ، وإتفقت في نتائجها مع دراسات أخرى عن زيادة ملحوظة في عدد السكان النازحين المقيمين بالمناطق العشوائية بمدينة الاسكندرية وزيادة وإرتفاع الكثافة السكانية بها . وصاحب ذلك ظواهر سلبية نتيجة لأن أغلب النازحين لهذه المناطق من الفقراء (أفراد وأسر) ممن يعملون في أعمال وحرف لا تدر عليهم دخولا كافية ، ولسوء مستواهم الاقتصادي ، وصعوبة حصولهم على مساكن الإقامة مناسبة داخل المدينة ، ولأنهم من قاع المجتمع (منظوراً إليهم بحسب إنخفاض الدخل والثروة حيث يكونوا دائما من بين الفئات الأقل دخلا والأقل تعليما ، يعيش هؤلاء في مساكن غير مناسبة سواء من حيث كيفية تشييدها ومواد بنائها وتجهيزها تفتقد إلى تسهيلات المياه والصرف والكهرباء والتهوية . مزدحمة وغير مهيأة ... الخ ، كما ترافق مع هذه الأوضاع إغفال متعمد من السلطة المحلية بعدم الاعتراف بهذه المجتمعات بحجة أنها أقيمت بدون تخطيط أو تنظيم وتمثل إعتداء على أراضي وممتلكات للدولة، لم تصدر لها تراخيص بناء أو تشييد، حرمت تلك المناطق وفقا لسياسة أجهزة الادارة المحلية من توفير أبسط وأهم حقوق الانسان المواطن في توصيل أنابيب المياه أو شبكات الصرف الصحي أو خطوط التيار الكهربى، بل حرمت فئات السكان جميعا أطفال وأمهات وشيوخ مسنين وشباب ، من مؤسسات الرعاية التي تسعى الدولة لتوفيرها لبقية السكان . خلاصة الأمر - أن إنتهاج سياسة الحرمان ، وعدم تدخل الدولة (مبرراً عنها في السلطات التنفيذية المحلية للإدارة) طوال سنوات كثيرة حدا بلغ أقصاه عندما إمتنع النظام الأمنى أو أغفل إهتماماً كان يجب أن تحصل عليه هذا المجتمعات . وتحولت كلها أو بعض كبير منها إلى " معازل مجتمعية " يقطنها الفقراء من الأفراد والأسر وكأنها مجتمعات محلية مغلقة ، بل هي أشبه " بالجيوتو " أحياء الفقراء التي تفتقد الحد الأدنى اللازم لحياة الناس في حرية وكرامة وأمن . وفي ظل هذه الأوضاع انفجرت بعض الأحداث لتزيح الستار المفروض على المناطق المسماة بالعشوائية .

وبدعت جهود الإصلاح التي حتى استنفدت الآف منات الملايين من أرصدة ميزانية الدولة التي وزعت على المحليات في المحافظات ، وذلك للارتفاع بمستوى الخدمات في هذه المناطق وتوفير خدمات جديدة لم تكن قائمة بالقطع من قبل .

هل هناك ثمة سياسات يمكن تحديد بعض توجهاتها وملاحها في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية الحالية وغيرها من الدراسات السابقة ؟ هذا ما سوف تنتهي إليه هذه الدراسة في ضوء أهم الاستخلاصات والتوصيات .

أولاً : من المتعين ابتداءً ، التأكيد على أن أى إصلاحات فى السياسة الاجتماعية عملية صعبة سواء من الجانب السياسى أو القانونى أو التنفيذى ومن هنا فإن إصلاح السياسة الاجتماعية الموجهة لتعامل مع مشكلات المجتمعات العشوائية لا بد وأن يحظى بأولوية فائقة للمستقبل ، ويجب أن تشمل جوانب أساسية قد يكون مفيداً اعتبارها إستراتيجيات مستقبلية :

- ١ - ضرورة توفر سياسات تعالج الحراك الجغرافى (نزوح وهجرة الوافدين إلى تلك المناطق) سواء للمناطق العشوائية أو الامتداد التوسعى المتوقع .
 - ٢ - ضرورة توفر سياسات تعالج الأوضاع الاسكانية وظروف الإقامة فى هذه المناطق .
 - ٣ - قيام سياسات أساسها التصدى لظروف الفقر وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لفئات السكان الأكثر تضرراً نتيجة لتردى الأحوال المعيشية (الأطفال - النساء - الشيوخ وكبار السن) .
 - ٤ - توفر سياسات تمديد خطوط وشبكات التسهيلات اللازمة - مياه نظيفة كهرباء - صرف صحى - رصف طرق .
 - ٥ - توفر سياسات انمائية وتوعوية ذات أبعاد وإهتمامات ثقافية صحية - إجتماعية .
- وسوف نعالج فيما يلى مضمون هذه السياسات :

أولاً : سياسات الحراك الجغرافى : تتطلب صياغة سياسة لتنظيم المناطق العشوائية دراسات تفصيلية جغرافية ، يتم من خلالها وضع خرائط تنظيمية لهذه المناطق وتحديد المناطق السكنية مع محاولة وضع حدود لتخطيط هذه المناطق . وقد يكون مستحيلاً التدخل لإعادة تخطيط المناطق الا بإزالة بعض من المنشآت القائمة بالفعل ، إلا أن التعامل الصحيح قد يستلزم الإزالة الكاملة وإعادة هيكلة شوارع المنطقة المحددة ، ويمكن فى هذه الأحوال إقامة مساكن تعويضية بطريقة منظمة فى مناطق أخرى ينقل إليها السكان من المناطق المعرضة للإزالة بالتعويض عما سوف يفقدوه من مساكن . وقد سبق أن تمت مثل هذه الاستراتيجيات والبرامج

التجريبية (تجربة إعادة تخطيط منطقة تلال " زينهم " بالقاهرة خلال حقبة الخمسينيات) .

١ - ١ حيثما تتوفر مساحات لإنشاءات جديدة ، تستوعب التوسع السكاني ، تسعى الدولة إلى تشديد قبضتها على هذه المناطق ، على أن تخطط وتنظم وفق الأساليب الحديثة ، وتعرض للبيع بأسعار مقبولة ، مع إتاحة توفير تيسيرات مالية ودعم مالي لتشجيع السكان على الاستثمار العقاري المنظم في هذه المناطق . ويشمل ذلك تزويدها بخطوط التسهيلات اللازمة ، والتي يشترك المواطن في تكلفة إنشائها . والهدف هنا هو التدخل عن طريق التخطيط المسبق لإنشاء مجتمعات جديدة حتى وإن كانت للفقر ، فالتخطيط للمجتمع الجديد أسلوب ومنهج يستفيد منه الجميع .

١ - ٢ الحيلولة دون الهجرة العشوائية أو التوسع الاسكاني العشوائي بوضع الضوابط ونظم محددة للإنشاء العقاري الجديد وفق أسس التخطيط العمراني المناسبة والتي تضع في الاعتبار التوسعات المستقبلية ، وإذا كان التوسع المستقبلي المتوقع في اتجاه غرب محافظة الاسكندرية ، فإنه قد يكون مناسباً البدء بالتخطيط لمناطق مستحدثه جديدة في هذا الاتجاه، بدلا من أن يكون التوسع القائم موازيا للشريط الساحلي في طريق الاسكندرية مطروح فقط وعلى النحو المشاهد في الوقت الراهن فيما يتعلق بالتجمعات الساحلية للإسكان الفاخر . يمكن أن يزداد التعمق في التوسع في الامتداد الطبيعي لحي برج العرب وعمق الصحراء على أن يتم تخطيط وتوفير وسائل الانتقال والاتصالات والمواصلات في هذا الاتجاه بعيداً عن شكل كتل الانشاءات الخرسانية التي نمطت الساحل .

١ - ٣ ويسير في خط مواز لهذه السياسات إغلاق أى إحتمال للتوسع الجغرافي السكنى على حساب الأرض الزراعية في مناطق المنتزة أو شرق المدينة المتصلة بمحافظة البحيرة ومصادرة أى توسع إسكاني في هذا الاتجاه .

ثانياً : سياسات للأوضاع الإسكانية :

١ - ٢ أما من حيث الأوضاع الاسكانية، فإنه من اللازم البدء بخطة شاملة واسعة النطاق ، تتيح الدولة فيها ومن خلال المحليات تشجيع المستثمر من أفراد ومؤسسات على التوسع الإسكاني بمشروعات إسكان إقتصادي مناسب لمحدودي الدخل .

٢ - ٢ وضع حوافز إيجابية لتشجيع الاستثمار العقاري الاقتصادى لمحدودى الدخل سواء بتخفيض ضرائبى ، أو إتاحة القروض ميسرة الفائدة ، أو تخفيض فى أسعار أراضى البناء فى المساحات المتوقعة للإتجاه غرباً لإستقبال الزيادة السكانية .

٢ - ٣ توفير القروض الميسرة للسكان ممن يرغبون فى بناء مساكنهم بانفسهم أو ممن يرغبون فى الحصول على مسكن مستقل بالتملك أو الإيجار ، مع تقديم دعم مالى للأسر الفقيرة من برامج التحويلات الاقتصادية الحكومية (كبرامج الضمان الاجتماعى) وفق ضوابط محددة يمكن التحكم فى تنظيمها وإدارتها عبر المحليات .

٢ - ٤ العمل على مواجهة تردى الأحوال الصحية فى المساكن العشوائية غير المناسبة - أو - تلك التى تحول دون تنظيم وتخطيط البيئة - أو تزويدها بخطوط المياه ، الصرف الصحى ... إلخ . على أن يتم ذلك وفق مراحل يسبقها توفير مسكن لكل فرد - أو - أسرة سيتم إزالة مسكنها . وبالطبع لابد أن يسبق ذلك دراسة مستفيضه تخطيطية للمنطقة - تعطى فيها الأولوية لإنشاء مساكن لأصحاب المساكن الذين سوف تطالهم برامج التنفيذ الاسكانى .

ثالثاً : سياسات العدالة التوزيعية للخدمات :

٣ - ١ أما من حيث سياسات إعادة توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية ، فإنها تتسع لتشمل كافة السياسات التى يتم فى ضوئها إعادة توزيع فرص وخدمات الرعاية الاجتماعية ، عن طريق إستحداث مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع ، كمراكز رعاية الأمومة والطفولة والمستشفيات والوحدات الصحية ومراكز رعاية الشباب وبرامج التأهيل المهنى والتدريب المهنى مع التركيز على مؤسسات الرعاية الصحية الأولية .

٣ - ٢ إعطاء الفرصة لإستثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال بشرط توفير رقابة حكومية ودعم حكومى على المستثمرين فى هذا المجال والذين يدخلوا كمساهمين مع الدولة فى توفير خدمات الرعاية ودعمها من أجل السكان .

رابعاً : سياسات تنمية عامة :

٤ - ١ التركيز على سياسات تنمية تهتم بالأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ويشمل ذلك شبكة واسعة النطاق من :

- ٤ - ١ - ١ شبكة الأمن الاجتماعي التي يجب أن تظل أعداد كبيرة من الأفراد والأسر من الفقراء معدومي الدخل ممن يمكن أن يستفيدوا من خدمات الضمان الاجتماعي والتحويلات الحكومية الأخرى .
- ٤ - ١ - ٢ زيادة مساحة فرص الحصول على التعلم بزيادة عدد المدارس والفصول لاستيعاب أبناء المجتمعات المحلية العشوائية الذين ينتقلون إلى خارج مناطق سكنهم في الأحياء المجاورة .
- ٤ - ١ - ٣ التركيز على البرامج الثقافية التي يمكن أن تتاح عبر مراكز الرعاية الصحية ومراكز رعاية الشباب والأندية والمدارس وجمعيات التنمية الاجتماعية .
- ٤ - ٢ تشجيع وحفز السكان على إنشاء مؤسسات / منظمات غير حكومية تعتمد المبادرات الذاتية ، والجهود التطوعية لتحسين ظروف المعيشة وشغل وقت الفراغ، وتوفير التوعية الثقافية والاجتماعية بين السكان .
- ٤ - ٣ الاهتمام بإنشاء مراكز محو الأمية خصوصا بين السيدات مع إستحداث أساليب مناسبة لجذب الأفراد لبرامج محو الأمية .
- ٤ - ٤ وعلى نحو خاص ، توفير فرص التدريب المهني لمن ترغب من العناصر النسائية في تعلم حرف وأنشطة أو أعمال يمكن أن تسهم في زيادة دخل الأسرة وتحسين أحوالها الاقتصادية ، مع توفير إمكانية توفير مستلزمات الانتاج لهذه الأنشطة ، وتسهيل فرص تسويق منتجاتها ، على غرار مشروعات الأسر المنتجة .
- ٤ - ٥ إن الدولة - وعن طريقة السلطة المحلية في جهاز المحافظة والأحياء - طرف أصيل في أي سياسة إصلاحية لمواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية ، ولا يصح أن تظل هذه المجتمعات رهينة قيود قوانين وتشريعات جائرة ظالمة ظلت لسنوات عديدة تتجاهل حقوق المواطنين من سكان هذه المجتمعات تجاه وطنهم . وفي ضوء هذا الإطار توحى الدراسة بما يلي :
- ٤ - ٥ - ١ الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية التي تعالج أوضاع ومشكلات المجتمعات العشوائية.
- ٤ - ٥ - ٢ دعم المؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز البحث العلمي) للإتجاه نحو دراسة الأوضاع والظواهر التي سبق الإشارة إليها من مشكلات ومعوقات

وتحديات يواجهها سكان المجتمعات العشوائية ، مع التركيز على بحوث العمليات
الإجرائية التي يمكن أن تطور إلى خطط عمل وبرامج ومشاريع يمكن تنفيذها .
٤ - ٥ - ٣ العمل على ربط المجتمعات العشوائية بجهود المؤسسات الحكومية في
المجتمعات المحلية المجاورة (مدارس - مستشفيات - أجهزة الاداره المحليه ..
الخ) من خلال مشاريع مشتركة تسهم في دمج التنظيمات الاجتماعية في حياة
المجتمعات العشوائية ، فتنقل التنظيمات إلى حيث توجد هذه المجتمعات . ومثال
ذلك ربط النشاط الطلابي في المدارس والكليات الجامعية ومعاهدنا بالعمل
الاجتماعي في هذه المناطق . وخصوصاً ضمن برامج التدريب العملي الميداني
في تخصصات الخدمة الاجتماعية - الاجتماع - الزراعة - الهندسة - الطب -
التربية - التمريض ... الخ . وفي يقيننا أن مثل هذا التدخل ، قد يؤدي إلى نتائج
إيجابية سواء بين الطلاب في المؤسسات التعليمية المعنية على جميع مستوياتها
وتخصصاتها ، أو من جانب إستفادة المجتمع من هذه الجهود . وتصبح
المؤسسات في خدمة المجتمع .

٤ - ٥ - ٤ في ضوء هذه الدراسة ، وما أسفرت عنه من نتائج ، قد يكون أساسياً
كالترام علمي إجتماعي ، إشراك سكان المناطق العشوائية ، عبر أليامات
وتنظيمات محلية مجتمعية غير حكومية ، في تحديد ومناقشة كافة جهود
التغيير المطلوبة إبتداءً من تحديد الحاجات والمشكلات وإنتهاء بما يتم التخطيط له
من برامج ومشاريع ، عبر مشاركة فعالة في تمويلها وتنفيذها وإدارتها .

هوامش الدراسة ومصادرها

الدراسة أجريت في إطار مشروع بحثي مشترك بين جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

تمت الموافقة على الدراسة من قبل لجان الأخلاقيات في كلا الجامعات.

- ١ - من الملاحظ أنه منذ نهاية عقد الثمانينات ، تراكمت الكتابات والبحوث والدراسات التي تتحدث عن مازق الأيديولوجيا وإنهاء عصرها ، وقد صاحبت هذه الموجة من الكتابات مرحلة إنبهار النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية. أنظر على سبيل المثال لا الحصر:
- فهمية شرف الدين وآخرون : مازق الأيديولوجيا . الفكر العربي ، مجلة الأتماء العربي للعلوم الانسانية ، العدد الثامن والستون (أبريل / يونيو ١٩٩٢ - معهد الأتماء العربي بيروت . ١٩٩٢ .
- ٢ - يمكن الاعتماد على الحالة المصرية نموذجاً لخطاب النخبة السياسية ونخبة المثقفين ممن شايعوا نظام يوليو ١٩٥٢ خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : محروس خليفة / اتجاهات التغيير في سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ رسالة دكتوراة غير منشورة - كلية الآداب جامعة الاسكندرية ١٩٨٣ م .
- ٣ - في مفهوم نوعية الحياة أنظر : نادر فرجاني: عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٢ . ص ص ١٣ - ٢٥ .
- ٤ - هناك وثائق صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظماتها بخصوص حقوق الانسان ويمكن الاشارة على وجه التحديد إلى :
- الاعلان العالمي الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A-217 في ١٠ / ديسمبر / ١٩٤٨ .
- القرار رقم 2200 - A الصادر في ١٦ / ديسمبر / ١٩٦٦ .
- القرار رقم 130 / 32 الصادر في ١٦ / نوفمبر / ١٩٧٧ .
- القرار رقم 128 / 41 الصادر في ٤ / نوفمبر / ١٩٨٦ .
- ٥ - اعتمد الباحث في هذا التحديد للدخل الفردي على البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وهو تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٦ . أنظر في ذلك : البنك الدولي : للإنشاء والتعمير تقرير التنمية في العالم ١٩٩٦ . البنك الدولي : ترجمة وإعداد مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٦ - ص ص XI ، ٢٣٨ .

- ٦ - فتحي محمد أبو عيانة : عشوائيات الاسكندرية بين التطور والتطوير .
 بحث منشور في " ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة ٢٢ - ٢٤ مارس
 ١٩٩٤ . ص ١٨ .
- ٧ - إعتد الباحث في هذه الدراسة على دراسة أصدرتها محافظة الاسكندرية
 بعنوان : المناطق العشوائية بمدينة الاسكندرية ومدى توفر الخدمات بها .
 أنظر تفصيلا :
- محافظة الاسكندرية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . نشرة إحصائية
 ١٩٩٥ .
- ٨ - البيانات الواردة عن السكان في المناطق العشوائية بالجدول رقم (١) من
 إعداد الباحث مبنية على بيانات دراسة محافظة الاسكندرية عن المناطق
 العشوائية لعام ١٩٩٥ . دراسة سبق ذكرها .
- ٩ - بيانات السكان للمحافظة والجمهورية مستمدة من إصدارات الجهاز المركزي
 للتعينة العامة والأحصاء : أنظر :
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والأحصاء ، الكتاب السنوي لعام ١٩٩٥ .
 - وكذلك : محافظة الاسكندرية . مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحافظات
 لسنة ١٩٩٢ .
- ١٠ - البيانات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في مصر ، وكذا
 المقارنة مع المستويات الدولية الأخرى مستقاة من :
- أ - تقارير البنك الدولي لأعوام (١٩٨٢ - ١٩٨٤ - ١٩٨٩ - ١٩٩٢ - ١٩٩٤) .
 ب - بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعينة العامة والأحصاء - الكتب
 الاحصائية السنوية حتى عام ١٩٨٩ .
- ١١ - مريم أحمد مصطفى ، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية -
 دراسة في مدينة الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٩٣ - ص
 ٧٦ وما بعدها . والاشارة واردة في دراسة . فتحي أبو عيانة ، عشوائيات
 الاسكندرية بين التطور والتطوير (مصدر رقم ٦) مرجع سبق ذكره .
- ١٢ - نعتمد هنا على : عبد السلام رضوان (مترجم) حاجات الانسان الأساسية
 في الوطن العربي (تقرير عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة) . عالم المعرفة - العدد
 رقم ٢١٥٠ يونيو ١٩٩٠ ص ١٥٥ - ١٩٥ ، وأيضا تقرير البنك الدولي لسنة

١٩٩٢ والتي تشير إلى زيادة طلب مصر على الغلال (من ٣,٨٧٧,٠٠٠ طن متري في سنة ١٩٧٤ إلى ٨,٥٨٠,٠٠٠ طن متري في سنة ١٩٩٠ . وزادت معها المعونة الدولية من الحبوب والغلال من ٦١٠,٠٠٠ طن متري إلى ١,٢١٠,٠٠٠ طن متري خلال الفترة المشار إليها . أنظر في ذلك :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير . تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ . ص ٢٦٤ .

١٣ - فتحى محمد أبو عيانة ، عشوائيات الاسكندرية بين التطور والتطوير . دراسة سابقة . ص ص (١٧ - ٢٠) .

١٤ - هناك دراسات غربية متعددة ، عالجت ظروف الفقر ونوعية الحياة في المجتمعات الفقيرة، ومن أبرز تلك الدراسات التي استفاد الباحث منها :
تقرير " الشمال والجنوب برنامج للبقاء :

- North - South : A Programme for survival, Report of the independent Commission - International Development issues , pan Books , London , 1980 .

- Robert Plotnick & Felicity skidmore : Progress Against Poverty ; Academic press . New york . 1975.

١٥ - البيانات الأخيرة عن مؤسسات الرعاية الصحية بحى غرب الاسكندرية مستقاة من : محافظة الاسكندرية ، مشروع الأنشطة السكانية على مستوى المحافظات بجمهورية مصر العربية - ١٩٩٢ . ص ٨٦ .

١٦ - البيانات المشار إليها هنا حول توزيع ومعدلات الخدمات الصحية مستقاة من الدراسة التي أعدتها محافظة الاسكندرية بعنوان : المناطق العشوائية بمدينة الاسكندرية ومدى توفر الخدمات بها - ١٩٩٥ - مرجع سبق ذكره .

١٧ - المعدلات التي أشرنا إليها عن وفيات الأطفال الرضع وسوء التنفيذ مستقاة من تقرير البنك الدولي عن سنة ١٩٩٥ / ٩٤ - جدول رقم ٦ ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

ملحق رقم (1)

جداول الدراسة

جدول رقم (11)

توزيع المناطق المشوائية والمساحة والسكان بمقاطعة الإسكندرية في 1994 *

عدد المناطق المشوائية	مساحة المي	مساحة المنطقة العمرية والقطاع السكنية		عدد سكان الضواحي	عدد سكان المي	الأحياء
		القطاع **	المساحة **			
٧	٢ كم ١٧٩,٢٩	٢ كم ٤٧٣٢٦	٢ كم ٦,٥٩	٣١١٩٤	٧٣٥٤٥٤	المنيرة
١٥ + ٦	٢ كم ٤٧,٣	٢ كم / ٥٠٧٧٥	٢ كم ١١,٧٣	٥٥٥٤٧	٩٤٠١٩٨	شرق
١٠	٢ كم ٢١,١	٢ كم / ١٠٠٠٨٥٤٧	٢ كم ٠,١٧٧	١١٨٠٠٠	٧٤٨٤٤٣	وسط
٨	٢ كم ٢٠,٠٧	٢ كم / ٢٨٩٤٥١	٢ كم ٠,٢٢٦	٧٧١٢٧	٥٩٢٧١١	غرب
٨	٢ كم ٢٤٤٤	٢ كم / ١٧٢٢٥	٢ كم ١٧,٢٤	٣٠٣٨٤٩	٣٠٣٨٤٩	الغربية
٣٠ + ٤	٢ كم ١٢٥	٢ كم / ٢٧٨٥	٢ كم ١٥	١٨١٠٠٠	١٨١٠٠٠	برج العرب
٤٣	٢ كم ٢٨٧٦,٨	-	٢ كم ١٠٠,٨٩	١,٣٠٢٨١٧	٣,٥١٦٥٥	المجموع

- المصدر: جدول مركب يعبر عن الساحة من مجموعة بيانات أعدتها مركز تصميم وإقتال القرى بمقاطعة الإسكندرية، مقاطعة الإسكندرية: المناطق العمرية
- وهي توفر الخلفيات بعام ١٩٩٥.
- المساحات الواردة بهذا الجدول مساحات إجمالية ولا تعني أن بعضها مساحات غير مأهولة بالسكان خصوصاً في المناطق الساحلية لوجه العمرية ودرج العرب.

الجدول رقم (٢)
توزيع أرباب الأسر في العينة
بحسب حجم الأسرة

النسبة %	التكرارات	هجم الأسرة
١٤	٢٨	أسرة مكونة من ٣ أفراد
٢٦	٥٢	أسرة مكونة من ٥ أفراد
٢٩	٥٨	أسرة مكونة من ٧ أفراد
١٨,٥	٣٧	أسرة مكونة من ١٠ أفراد
١٢,٥	٢٥	أسرة مكونة من ١٢ - ١٥
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (٣)
توزيع الأسر (في العينة) بحسب النوع
(جميع أفراد الأسرة) *

النسبة %	التكرارات	النوع
٥٤,٦	٨٧٤	ذكور
٤٥,٤	٧٢٦	إناث
١٠٠	١٦٠٠	المجموع

* ن = ١٦٠٠ مجموع أفراد أسر العينة بما فيهم أرباب الأسر

الجدول رقم (٤)
توزيع أفراد الأسر بحسب
فئات السن *

النسبة %	التكرارات	فئات السن
١٤,٢	٢٢٨	أقل من ٥ سنوات
١٣,٥	٢١٧	من ٥ -
١٤,٢	٢٢٨	من ١٠ -
١٣,٣	٢١٣	من ١٥ -
١١,٧	١٨٧	من ٢٠ -
١١,٠٠	١٧٥	من ٢٥ -
٨,٢	١٣٢	من ٣٠ -
٤,٤	٧١	من ٣٥ -
٣,٣	٥٣	من ٤٠ -
٣	٤٧	من ٤٥ -
١,٤	٢٢	من ٥٠ -
١,٧	٢٧	من ٥٥ - ٦٠
%١٠٠	١٦٠٠	المجموع

* ن = ١٦٠٠ منهم ٢٠٠ رب أسرة

الجدول رقم (٥)
التوزيع النسبي لأرباب الأسر في العينة
بحسب فئات السن

النسبة %	التكرارات	فئات السن
١٤	٢٨	٢٥ سنة
١٨,٥	٣٧	٣٠ سنة
٢٥	٥٠	٣٥ سنة
١٦	٣٢	٤٠ سنة
١١	٢٢	٤٥ سنة
٨,٥	١٧	٥٠ سنة
٧	١٤	٥٥ - ٦٠
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (٦)
توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب
حالتهم التعليمية

النسبة %	التكرارات	الحالة التعليمية
٤٩	٩٨	أميون
٢٦	٥٢	متعلمون - أقل من الثانوى
١٨,٥	٣٧	متعلمون تعليم ثانوى
٦,٥	١٣	متعلمون جامعى
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (٧)
توزيع أفراد أسر العينة بحسب
الحالة التعليمية *

النسبة %	التكرارات	الحالة التعليمية
٤٥,٧	٥٢٨	أميون
٤٣,٧	٥٠٤	متعلمون - أقل من الثانوى
٨,٨	١٠٢	متعلمون تعليم ثانوى
١,٨	٢١	متعلمون جامعي
%١٠٠	١١٥٥	المجموع

* ن = ١١٥٥ للأفراد فوق سن ١٠ سنوات في جميع الأسر

الجدول رقم (٨)
توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب
الدخل الشهري للأسرة *

النسبة %	التكرارات	فئات الدخل الشهري
٢٤,٥	٤٩	أقل من ٢٠٠ جنيه -
٢٦	٥٢	٢٠٠ جنيه -
٢٢	٤٤	٣٠٠ جنيه -
١١,٥	٢٣	٤٠٠ جنيه -
١٠	٢٠	٥٠٠ جنيه -
٦	١٢	٦٠٠ جنيه فأكثر
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

* قيمة الدخل الشهري هي القيمة الاجمالية لدخل أفراد الأسرة بما فيها
نتاج عمل أفرادها أو أى مصادر أخرى .

الجدول رقم (٩)
توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب
الحرفة والعمل *

النسبة %	التكرارات	الحرفة والعمل
٩	١٨	موظفون وكتبة في أعمال إدارية
٥,٥	١١	مشتغلون بمهن فنية تخصصية
٩	١٨	مستخدمون بقطاع الخدمات
١٠	٢٠	عمال في القطاع الصناعي
٧,٥	١٥	عمال في القطاع الزراعي
٢٢,٥	٤٥	حرفيون لدى الغير
١٩	٣٨	مشتغلون بالصيد والمحاجر
١٣,٥	٢٧	بدون عمل محدد
٤	٨	متقاعدون
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

* مجموع المشتغلون من أفراد أسر العينة ٧٣٦ فرداً من بينهم ٢٠٠ هم
أرباب الأسر ، وباقي العدد موزع بين الأبناء والزوجات . وبذلك تكون
نسبة المشتغلين في هذه الأسر ٤٦% حيث ن = ١٦٠٠ .

الجدول رقم (١٠)

توزيع أرباب الأسر بحسب مدى ممارستهم لأعمال أو حرف

قبل النزوح للاقامة بالمنطقة

النسبة %	التكرارات	نوع النشاط
١٩	٣٨	لم يسبق له عمل قبل ذلك
٢٩	٥٨	العمل بنشاط حرفي
٨,٥	١٧	العمل بأعمال كتابية
٢٦	٥٢	مستخدم بالحكومة
٤	٨	نشاط مهني وفني
١٣,٥	٢٧	ليس له عمل محدد
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (١١)

توزيع أرباب الأسر بحسب وصفهم للظروف الأسرية

قبل النزوح للمنطقة

مناسبة	مناسبة إلى حد ما	غير مناسبة	وصف أحوال للأسرة
٧	٦٥	١٢٨	١ - الأحوال الاقتصادية الدخل تكرارات
٣,٥	٣٢,٥	٦٤	نسبة %
٢٠	٢٣	١٥٧	٢ - الأحوال السكنية تكرارات
١٠	١١,٥	٧٣,٥	نسبة %
٣٨	٦٤	٩٨	٣ - الأعمال والحرف والمهن تكرارات
١٩	٣٢	٤٩	نسبة %
١٠	٥٢	١٣٨	٤ - مدى توافر المرافق تكرارات
٥	٢٦	٦٩	والخدمات بالسكن نسبة %

* ن = ٢٠٠ في جميع المتغيرات

الجدول رقم (١٢)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب
مكان الإقامة قبل نزوحهم إلى المنطقة

النسبة %	التكرارات	مكان الإقامة السابق
٤٤	٨٨	حي من أحياء الاسكندرية
٢١	٤٢	إقامة في أطراف المدينة
١٨	٣٦	قرية من محافظات بحري
١٤	٢٨	قرية من محافظات قبلي
٣	٦	أخرى
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (١٣)

توزيع أرباب الأسر بحسب أعمارهم
عند النزوح للمنطقة

النسبة %	التكرارات	الفئة العمرية
١٠	٢٠	أقل من ٢٠ سنة
١٢,٥	٢٥	٢٠ سنة
٢١,٥	٤٢	٢٥ سنة
٢٤	٤٨	٣٠ سنة
١٦	٣٢	٣٥ سنة
٩	١٨	٤٠ سنة
٧,٥	١٥	٤٥ وأكثر
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (١٤)

توزيع أرباب الأسر بحسب الحالة الزوجية عندما
نزحوا إلى المنطقة

النسبة %	التكرارات	الحالو الزوجية
٣,٥	٧	أقل من سن الزواج
٣٤	٦٨	أعزب
٦٢,٥	١٢٥	متزوج
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (١٥)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب
مدة إقامتهم في المنطقة (المجتمع العشوائي)

النسبة %	التكرارات	مدة الإقامة
١٩	٣٨	أقل من ٥ سنوات
٢٩,٥	٥٩	- ٥
١٨	٣٦	- ١٠
١٩	٣٨	- ١٥
١٤,٥	٢٩	٢٠ - ٢٥
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (١٦)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب الرأي

في العوامل والأسباب المباشرة للهجرة (النزوح) إلى المنطقة*

النسبة %	التكرارات	العوامل والأسباب
١٨,٥	٣٧	بحث عن ظروف عمل مناسبة
٥٩	١١٨	بحث عن مسكن مناسب
٨٤	١٦٨	صعوبة / استحالة السكن في مكان آخر
٢٥	٥٠	وجود أقارب مقيمين بالمنطقة
٢١,٥	٤٣	قرب المنطقة من مكان العمل
٩	١٨	أسباب أخرى

* ن = ٢٠٠ مع ملاحظة إحتمال وجود أكثر من سبب (تعدد العوامل)

الجدول رقم (١٧)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب رأيهم

في ظروف الإقامة قبل النزوح للمنطقة

النسبة %	التكرارات	رأي المبحوث في ظروف الإقامة
* ٩٠%	١٨٠	١ - ظروف الإقامة غير مناسبة والسبب في ذلك: **
٢٢,٢	١٣٠	عدم مناسبة المسكن (المساحة)
٦٦,٦	١٢٠	سوء التهوية
٦٨,٨	١٢٤	عدم توفر الصرف الصحي
٩٢,٧	١٦٧	عدم توفر مياه الشرب
٧٨,٨	١٤٢	عدم توفر الكهرباء
٨٨,٨	١٦٠	قدم المبنى (منهالك وأبل للسقوط)
٥,٥	١٠	أسباب أخرى
* ١٠%	٢٠	٢ - ظروف الإقامة كانت مناسبة

** ن النسبة للعوامل = ١٨٠

* ن للعينة = ٢٠٠

الجدول رقم (١٨)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب

وجود أقارب في المنطقة ودرجة القرابة إن وجدت

النسبة %	التكرارات	وجود صلة القرابة
٢٠,٥	٤١	نعم يوجد أقارب من الدرجة الأولى
٨,٥	١٧	نعم يوجد أقارب من الدرجة الثانية
٧,٥	١٥	نعم يوجد أقارب من الدرجة الثالثة
٦٣,٥	١٢٧	لا يوجد أقارب
%١٠٠	٢٠٠	المجموع

الجدول رقم (١٩)

توزيع أرباب الأسر ممن لهم صلة قرابه بالمنطقة

بحسب مدى تأثير أقاربهم في قرار النزوح للمنطقة

النسبة %	التكرارات	الرأى فى التأثير
٧٩,٤	٥٨	نعم كان للأقارب تأثير
٢٠,٦	١٥	لا لم يكن للأقارب تأثير
%١٠٠	٧٣	المجموع

الجدول رقم (٢٠)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب كيفية معرفتهم أي معلومات عن المنطقة قبل النزوح إليها

النسبة %	التكرارات	كيفية المعرفة
٤٩	٩٨	نزح مع أسرته من قبل
٢٠	٤٠	الأقارب مصدر المعرفة
٤٩	٩٨	زملاء العمل مصدر المعرفة
١٧,٥	٣٥	جيران سابقين
٢٤	٤٨	جيران حاليين
١٥	٣٠	سمسار عقارات
٢٤	٤٨	الصدفة
٣٧,٥	٧٥	لا توجد معلومات سابقة

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢١)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب كيفية الحصول على المسكن الحالي

النسبة %	التكرارات	كيفية الحصول على المسكن
١٩	٣٨	بمساعدة سمسار عقارات
٢٠	٤٠	بمساعدة أحد الجيران
٢٣,٥	٤٧	بمساعدة أحد الأقارب
١٤	٢٨	بمساعدة أحد زملاء العمل
٥٩	١١٨	البحث عن المسكن بمعرفة المبحوث
١٧,٥	٣٥	عامل الصدفة وحدها
٣٤	٦٨	أقيم مع أسرتي من قبل

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢٣ - ٢٤)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب الرأي في مواصفات المسكن ومدى توفر التسهيلات والمرافق

مناطق المسكن	عدد الأسر	معرفة المنطقة	مسكن	أكثر من	عدد الغرف	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الطوابق		عدد الحمامات		عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات
											لا يوجد	يوجد	لا يوجد	يوجد									
مناطق المسكن	١٣٨	١٢	٣٣	١٠	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
الكليات التابعة	١٩	٣١	١٢٥	٨٢,٥	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
مناطق المسكن	١٣٨	١٢	٣٣	١٠	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
الكليات التابعة	١٩	٣١	١٢٥	٨٢,٥	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧

ن = ٢٠٠ لكل متغير

مناطق المسكن	عدد الأسر	معرفة المنطقة	مسكن	أكثر من	عدد الغرف	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الطوابق		عدد الحمامات		عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات	عدد الحمامات
											لا يوجد	يوجد	لا يوجد	يوجد									
مناطق المسكن	١٣٨	١٢	٣٣	١٠	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
الكليات التابعة	١٩	٣١	١٢٥	٨٢,٥	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
مناطق المسكن	١٣٨	١٢	٣٣	١٠	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
الكليات التابعة	١٩	٣١	١٢٥	٨٢,٥	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧

ن = ٢٠٠ لكل متغير

الجدول رقم (٢٤)

توزيع رأى أرباب الأسر فى العينة بحسب الرضى
عن المسكن الحالى وأسباب عدم الرضى إن وجدت

النسبة %	التكرارات	الرأى
* ٢٩	٥٨	راضى عن المسكن الحالى
* ٧١	١٤٢	غير راضى لأسباب :
** ٨٦	٩٨	المنطقة نائية وبعيدة عن الأقارب
٩٢,١	١٠٥	عدم توفر المرافق العامة
٦٨,٤	٧٨	تفشى الأمراض والأوبئة
٨٤,٢	٩٦	تفشى الجريمة فى المنطقة
٣٣,٣	٣٨	بعيد عن مكان العمل
٦٨,٤	٧٨	سوء المسكن وارتفاع الأيجار
١٣,١	١٥	أسباب أخرى

* ن = ٢٠٠

** ن = ١١٤ مجموعة الاجابة " لا غير راضى "

الجدول رقم (٢٥)

توزيع آرياب الأسر في العينة بحسب توافر خدمات الرعاية

الصحية وآثار قصور هذه الخدمات

النسبة %	التكرارات	الرأى	
٥,٥	٨١	مستشفيات عامة	توافر مؤسسات الرعاية الصحية
٨,٥	١٧	مستشفيات خاصة	
١٧	٣٤	عيادات أطباء خاصة	
٢٩	٥٨	صيدليات	
٥٩	١١٨	أمراض الرمد والعيون	الأمراض الأكثر إنتشاراً
٤٤	٨٨	أمراض الجهاز الهضمى	
٣٣,٥	٦٧	أمراض الجهاز التنفسى	
٦٥	١٣٠	أحداث وحوادث	
١٤	٢٨	لا يعرف	
٨٢,٥	١٦٥	نعم	قصور الخدمات
١٧,٥	٣٥	لا	وجود مشكلات صحية
٩١,٥	١٨٣	نعم	وجود مشكلات صحية
٨,٥	١٧	لا	
٧,٠	١٤,٠	نعم	إنتشار الأمراض
٣,٠	٦,٠	لا	
٨٩	١٧٨	نعم	اللجوء إلى العيادات الخاصة
١١	٢٢	لا	
٤٣,٥	٨٧	نعم	علاج عند غير المتخصصين
٥٦,٥	١١٣	لا	
٨٣,٥	١٦٧	نعم	زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسرة
١٦,٥	٣٣	لا	
٥٥	١١٠	نعم	ازدحام المستشفيات
٤٥	٩٠	لا	
٦٩	١٣٨	نعم	نقصى الأهمال وسوء النظافة
٣١	٦٢	لا	

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب مدى توفر السلع
الاستهلاكية والغذائية وآثار عدم توفرها

النسبة %	التكرارات	الرأى
١٧,٥	٣٥	١ - السلع متوفرة
١٤	٢٨	٢ - السلع متوفرة إلى حد ما
٦٨,٥	١٣٧	٣ - السلع غير متوفرة
٥٠,٥	١٠١	توجد صعوبات فى الحصول عليها
٧٧,٢	٧٨	الصعوبات هى ارتفاع الأسعار
٨٩,١	٩٠	الاعتماد على أسواق بعيدة عن المنطقة
٩٧	٩٨	إستغلال التجار
٦٤,٣	٦٥	السلع المتاحة رديئة

ن = ٢٠٠

بند ١، ٢، ٣

* متغيرات بند ٣ منسوبة إلى ١ - (عدد إجابة وجود صعوبات تواجه الأهالى)

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أرباب الأسر بحسب حالة الأمن بالمنطقة

النسبة %	التكرارات	الرأى فى الحالة الأمنية	
١٨,٥	٣٧	متوفر	التواجد
٨١,٥	١٦٣	غير متوفر	الأمنى
٤٩	٩٨	متوفر	توفر الاحساس
٥١	١٠٢	غير متوفر	بالأمن
٦٩	١٣٨	توجد	مدى وجود
٣١	٦٢	لا توجد	مشكلات أمنية
٤٩	٩٨	نعم	حوادث واعتداء على النفس
٥١	١٠٢	لا	
٣٨,٥	٧٧	نعم	إنتشار المخدرات
٦١,٥	١٢٣	لا	
٣٣,٥	٦٧	نعم	سرقة وإعتداء على ممتلكات
٦٦,٥	١٣٣	لا	
٦٠	١٢٠	نعم	إنتشار المشاجرات
٤٠	٨٠	لا	
٢٩	٥٨	نعم	وجود الخارجين على القانون
٧١	١٤٢	لا	والمجرمين

الجدول رقم (٢٨)

توزيع آرباب الأسر بحسب الرأى فى مظاهر
غياب التواجد الأمنى فى المنطقة

النسبة %	التكرارات	مظاهر غياب الأمن
٤٩	٩٨	أثعر بعدم إهتمام سلطة الأمن
٦٧,٥	١٣٥	عدم كفاية التواجد الأمنى
٨٤	١٦٨	صعوبة فى الحصول على خدماتها
٣٩	٧٨	تنشى المخاطر والخروج على النظام
٤٤	٨٨	إنتشار المشاجرات والعصابات
١٧,٥	٣٥	مظاهر أخرى

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢٩)

توزيع آرباب الأسر بحسب رأيهم فى أوضاع السكان فى مجتمع عشوائى (لبعض
الحقوق والحاجات)

النسبة %	التكرارات	الرأى
٧٢,٥	١٤٥	نعم
٢٧,٥	٥٥	لا
١١	٢٢	نعم
٨٩	١٧٨	لا
٤٩	٩٨	نعم
٥١	١٠٢	لا
٥٢,٥	١٠٥	نعم
٤٧,٥	٩٥	لا
٥٣,٥	١٠٧	نعم
٤٦,٥	٩٣	لا
٦٢,٥	١٢٥	نعم
٣٧,٥	٧٥	لا
٦٤	١٢٨	نعم
٣٦	٧٢	لا

